جـــامعـة الــــــيرمـــــوك
كــــــليــة الـــتربــيـــة
قسم الإدارة وأصول التربية

الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات الأردنية والمشكلات التي يواجهونها عند ممارستهم لها ومقترحات للتطوير

Academic Freedom among Faculty Members at Some Jordanian Universities and the Problems they face in their Practicing it and Suggestions for the Development

إعداد

تغريد محمود عناب

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد محمود الخوالده

حقل التخصص – أصول تربية

2014

الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات الأردنية والمشكلات التي يواجهونها عند ممارستهم لها ومقترحات للتطوير

إعداد

تغريد محمود عناب

بكالوريوس معلم صف، جامعة مؤتة، 2004

ماجستير أصول تربية، جامعة اليرموك، 2008

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في تخصص أصول التربية في جامعة اليرموك، إربد، الأردن

وافق عليها

محمد محمود الخوالدة.................................**مشرفاً رئيساً**

أستاذ في أصول التربية، جامعة اليرموك

حسن أحمد الحياري.................................**عضـواً**

أستاذ في أصول التربية، جامعة اليرموك

عبدالحكيم ياسين حجازي.................................**عضـواً**

أستاذ مشارك في أصول التربية، جامعة اليرموك

خليفة مصطفى أبو عاشور.................................**عضـواً**

أستاذ مشارك في الإدارة التربوية، جامعة اليرموك

تيسير محمد خوالده.................................**عضـواً**

أستاذ مشارك في أصول التربية، جامعة آل البيت

تاريخ مناقشة الأطروحة

2014 /5/27

الإهـــداء

إلى الذي كان توأم روحي وما زال. . . إلى من زرع في داخلي

اسمى القيم والمبادئ. . .

إلى روح أبي الطاهرة، الذي أدعو الله أن يدخله فسيح جناته. . .

إلى روح أمي الطاهرة. . . . التي كانت دعماً لي. . .

إلى نبع الحنان الذي لا نعرف قيمته إلا بعد فقدانه. . .

اسأل الله أن يدخلها فسيح جناته. . .

إلى من كانت عوناً لي في السراء والضراء. . .

إلى أختي وصديقتي الصغرى منال. . .

إلى من شجعوني وأخذوا بيدي إخواني وأخواتي. . .

إلى كل من ساعدني وساندني في رحلتي العلمية . . .

جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع . . .

الباحثة

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم.

لا يسعني إلا أن اتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى المشرف الأستاذ الدكتور الفاضل محمد محمود الخوالدة الذي قام بالإشراف على أطروحتي هذه حيث كان ذو فضل كبير على إنجازها.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين قاموا بقبول مناقشة الأطروحة وإثرائها بملاحظاتهم القيّمة والمهمة، الأستاذ الدكتور حسن الحياري، الدكتور خليفة أبو عاشور، والدكتور عبدالحكيم حجازي، والدكتور تيسير محمد خوالده، جزاهم الله كل خير.

الباحثة

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات	

الفصل الرابع: نتائج الدراسة

الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

الملخص

عناب، تغريد محمود. الحرية الاكاديمية لدى اعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات الأردنية والمشكلات التي يواجهونها عند ممارستهم لها، ومقترحات للتطوير. أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، 2014. (المشرف: أ. د. محمد محمود خوالدة).

هدفت الدراسة إلى الكشف عن مفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في ثلاث جامعات في إقليم الشمال من الأردن، وهي: جامعة اليرموك، وجامعة عجلون الوطنية،وكلية عجلون – جامعة البلقاء التطبيقية–، علاوة على بيان أثر مجموعة من المتغيرات الوسيطة على الحرية الأكاديمية، كما هدفت الدراسة إلى الكشف عن المشكلات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس عند ممارسة الحرية الأكاديمية، والتعرف إلى أهم المقترحات لتعزيز الحرية الأكاديمية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانة مكونة من (35) فقرة موزعة على أربعة مجالات، وتم التحقق من صدق الاداة وثباتها، وطُبقت على عينة قوامها (288) من أعضاء هيئة التدريس من مجتمع الدراسة الكلي، تم اختيارهم بالطريقة الطبقية العشوائية، وبعد تعبئة الاستبانه تم تفريغ البيانات في ذاكرة الحاسوب لتحليل نتائجها باستخدام برنامج (SPSS) نظام الدراسات الإجتماعية، ومعالجتها في ضوء التقنيات الإحصائية الملائمة لمعالجة أسئلة الدراسة، ومتغيراتها، وخُلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج هي:

- يدرك أفرادعينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس مفهوم الحرية الأكاديمية بدرجة متوسطة وتشكل ما نسبته (94.29%).
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) لمتغير الجنس، لصالح أعضاء هيئة التدريس الذكور مقابل الإناث.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) لمتغير نوع الجامعة على مفهوم الحرية الأكاديمية عند أعضاء هيئة التدريس، وكانت لصالح الجامعاتان الحكومية مقابل الجامعة الخاصة.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) على متغير الرتبة الأكاديمية لصالح رتبة الأستاذ.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) لمتغير الجامعة التي تخرج منها أعضاء هيئة التدريس على مفهوم الحرية الأكاديمية، سواء تخرجوا من جامعات أجنبية، أم عربية.
- وجود مشكلات عديدة تواجه عضو هيئة التدريس عند ممارستهم للحريات الأكاديمية، ومنها: ضعف الإمكانات المادية، والبيروقراطية والروتين الإداري، وعدم اعتماد المعايير الأكاديمية في التعيين، وعدم وجود لوائح لحماية الحرية الأكاديمية، وضعف التواصل بين الجامعات الاخرى.
- اقترح عدد من أعضاء هيئة التدريس دعم أعضاء هيئة التدريس مادياً في البحوث، وتنظيم قنوات التواصل بين الجامعات، ووضع حصانة أكاديمية لأعضاء هيئة التدريس، واختيار أعضاء هيئة التدريس على أساس الكفاءة، ودعم البحث العلمي وتسهيل نشره واعتماد نظام الانتخاب لاختيار القيادات الأكاديمية في الجامعات، وتمكين أعضاء هيئة التدريس من ممارسة الحرية الأكاديمية، وتشجيعهم على المشاركة في المؤتمرات العلمية.

وأوصت الباحثة بعدد من التوصيات، ومنها:

- ان تعمل المؤسسات العلمية على تنقية اداراتها وتشريعاتها وفلسفتها وأهدافها ومناهجها من كل الأفكار والممارسات العلمية التي تحد من الحرية الأكاديمية، وكل معيقات التفكير العلمي الناقد في الجامعات من أجل قوامة الحرية الأكاديمية وممارستها بصورة سليمة.

الكلمات المفتاحية: الحرية الأكاديمية، أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، المشكلات، المقترحات.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة

لقد خص الحق سبحانه وتعالى الإنس والجن دون سائر مخلوقاته بحرية الاختيار بين طريق الحق وطريق الضلالة، لذلك أصبح الإنسان كائنا مميزا بهذه الحرية التي منحها له الحق سبحانه وتعالى بعد أن وهبه الملكة العقلية التي يستطيع بواسطتها أن يميز بين الحق والباطل، وبعد أن وضح له الحق أنصع توضيح وبأسمى المعاني والدلالات عن طريق بعث الرسل والكتب السماوية، كما بين الباطل والسبل المؤدية إليه، فالإنسان الذي فطر على دين التوحيد وركب في ذاته جانبا الفجور والتقوى، أعطى حرية الاختيار في اتباع أي الجانبين يشاء، والحق سبحانه وتعالى يمد له في كل جانب اختاره بحرية تامة دون إملاء او فرض من أية قوة أخرى، فهذا الاختيار هو فقط للإنسان، وفي ضوء هذا الاختيار سيحدد مصير الإنسان في الدنيا والآخرة (الحيارى، 2000 :216-217).

فلقد خلقنا الله أحرارا من عبودية غيره لكنه جعلها مقيدة بالشرع لكي تحقق فوائدها ونكون عبيدا لله حقيقة قدوة بالأنبياء الصالحين، فالعبودية لله وحده، وعندما يصبح الإنسان عبدا لله يتحرر من أسر المخلوقات، وعندما يصبح عبدا لله فإنه يكون في غاية الحرية في نفسه فقد قال عمر رضي الله عنه: "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهامتهم أحرارا".

والعملية التعليمية في المجتمع الإسلامي تحتاج إلى مؤسسات علمية تربوية تتولى مهام العملية التربوية في إعداد وتعليم أبناء المجتمع المسلم بما ينسجم مع الإطار الفكري العام للمجتمع لكي يكون العلم في خدمة المجتمع وأبنائه وتكون التربية في حلقاتها الثلاث الأسرة والمجتمع

والمؤسسة العلمية تسير جميعا وفق إطار فكري واحد بعيدا عن التناقض والازدواجية وتكون مكملة لبعضها البعض دون تعارض (الحياري، 1994: 120).

وتشكل المؤسسات التربوية المحور الأساسي في عملية بناء الوعي الفكري، والمعرفي، ومن بين هذه المؤسسات الجامعات التي تأخذ دوراً يتميز بالأهمية والخصوصية؛ لأن الجامعات في مستوى أدائها وتطورها كانت وما تزال تشكل أساس التقدم نحو العلم والديمقراطية، ففي أحضان الجامعات نمت الحركات الديمقراطية، وتوسع العقل البشري في طاقاته الإبداعية في مختلف الميادين والاتجاهات (حمادة، 1989 :76).

وحتى تحقق الجامعات وظائفها بنجاح وكفاية، تحتاج إلى قدر كاف من الحرية الأكاديمية، فضلا عن توافر بيئة ملائمة تضمن الحرية الأكاديمية لأساتذتها وطلبتها، إضافةً إلى تمتع هذه المؤسسات بحرية البحث والتقصي، والتفكير الناقد واحترام الرأي، وحرية التعبير والحوار، دون رقابة أو قيد أو تدخل في حرية الاعتقاد والتعبير والبحث عن الحقيقة والدفاع عنها، بعيداً عن هاجس الخوف والقلق في الباطن، أو الظاهر (نوفل، 1990: 23).

لذا تُعدّ الحرية الأكاديمية مطلباً مهماً من مطالب المشتغلين بالعلم، والبحث والتدريس الجامعي في نشاطهم بعيداً عن هاجس الخوف والقلق من السلطات، أو الزملاء أو المؤسسات أو المجتمع ككل، وإن توافر الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس أمر أساسي في عصر أصبحت فيه الديمقراطية معياراً مهماً لتطور المجتمعات وتقدمها، ليتمكن من البحث عن الحقيقة بشكل أفضل، وإبداء الآراء والدفاع عن وجهات النظر وفق إطار الأنظمة الجامعية، والذوق العام، والعرف المجتمعي، ليكون عضواً فاعلاً قادراً على التعامل بحرية مع النظم الاجتماعية والمؤسسات المختلفة (الزيدي، 2000: 105).

وتُعدّ الحرية الأكاديمية أحد الأركان الأساسية التي تقوم عليها الجامعة، ومطلبًا أساسيًا لاستمرارها ونموها، للوفاء برسالتها على أتم وجه، ومنذ نشأت الجامعات في القرون الوسطى أخذ مفهوم الحرية الأكاديمية يشكل دعامة أساسية لمسيرة الجامعات، إذ ينمو في ظلها الفكر وتزدهر الثقافة وتبرز المواهب، ويترعرع الإبداع والابتكار، وبدونها يصعب على الجامعة أن تؤدي رسالتها على أكمل وجه (حمادة، 1989 :35).

وإذا كانت الحرية مهمة في جميع جوانب الحياة، فالحرية الأكاديمية تبدو أكثر أهمية، نظرًا لأنها تختص بحرية الأكاديميين والمثقفين من أساتذة الجامعات الذين يقومون بالتدريس والبحث والعمل في مؤسسات التعليم العالي، حيث تُعد حقًا مهنيًا يكتسبه كل من عمل جادًا ملتزمًا بمعاييرها ما لم يسيء استخدامها (Hook, 1986: 703).

ونظرًا لأهمية موضوع الحرية الأكاديمية، فقد بدأت مع بداية عقد الثمانينات منظمات غير حكومية ومنظمات من الأمم المتحدة الاهتمام أكثر بقضية الحريات الأكاديمية، حيث عقدت مؤتمرات وندوات صدر عنها عدد من الإعلانات، والتي يُعدّ من أهمها إعلان ليما عام (1988)، والذي خرج بتعريف محدد للحرية الأكاديمية، وجعلها شرطًا أساسيًا لوظائف التعليم، والبحث، والإدارة والخدمات التي تسند للجامعات وغيرها (أومليل، 1994: 9).

ثم توالت الدراسات والأبحاث في موضوع الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية، والتي ينادي معظمها بأهمية الحرية الأكاديمية، ويطالب بمزيد من الحرية والاستقلالية للجامعات العربية، منها دراسة (كارت، 1991)، ودراسة (طّناش، 1994)، ودراسة (كيث، 1997)، ودراسة (طه، 2001)، والتي هدفت إلى البحث عن معنى الحرية الأكاديمية، ومدلولها وتطبيقها في الجامعات العربية، ودراسة (بني عواد، 2002) ودراسة (جولديل، 2005)، أما دراسة (عبد الكريم وبدران، 2005)، فقد أكدت على ضرورة توفير الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات نظرًا

لأهميته في رفع مستوى الرضا الوظيفي لديهم، وبما أن مفهوم الحرية الأكاديمية يرتكز على عدة مجالات كحرية الجامعة، واستقلالها إداريًا وأكاديميًا وماليًا، وحرية عضو هيئة التدريس في البحث والتدريس، ومشاركته في صنع القرار الجامعي. وكشفت دراسة (صقر، 2005) عن أهم العوامل التي تعيق استقلال الجامعة الإداري والأكاديمي والمالي، وقدمت بعض الحلول التي يمكنها أن تحد من هذه العوامل، ودراسة (إبراهيم، 2008)، والتي هدفت إلى التعرف على مفهوم الحرية الأكاديمية وإلى واقع الحرية الأكاديمية في الجامعات، ودراسة (السرحاني، 2008) التي هدفت إلى التعرف إلى دور القيادات الأكاديمية في توفير الحرية الأكاديمية، وتدل هذه الدراسات على أن الحرية الأكاديمية هي العامل الجوهري في الجامعات، وبدونها تصبح الجامعات غير قادرة على العمل في مجتمع إنساني ولد أفراده أحرارا من بطون أمهاتهم ليتحملوا مسؤولياتهم الأجتماعية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تمثل الجامعات عنصرًا أساسيًا في هيكل المجتمع المعاصر، حيث إنها تُعدّ معاقل أساسية للعلم والفكر والثقافة، وبها تتلاقح الأفكار، وتطرح الآراء وتدور الحوارات، وتنجز البحوث والدراسات، وتتسامى المبادئ والقيم (الزيدي، 2000 :207).

وتأتي أهمية الجامعات والكليات في نشر الحرية الأكاديمية؛ لأن خريجي الجامعات ينقلون ذلك إلى مواقع عملهم بعد التخرج، كما أن أعضاء هيئة التدريس في الكليات والجامعات هم أعضاء في مهنة ثقافية وعلمية، كما أنهم يقومون بأدوارهم الأجتماعية في مؤسسة تعليمية، وعندما يتكلمون أو يكتبون كمواطنين يجب أن يكونوا متحررين من الرقابة والضبط إلى حد ما ليتمكنوا من اعلان الحقيقة في المجتمع.

وبعـد إطـلاع الباحثـة علـى الأدب النظـري، ونتـائج الدراسـات الـسابقة المتعلقـة بالحريـة الأكاديميـة، إضـافةً إلـى قراءة العديـد مـن الدراسـات التـي بحثـت فـي مفهـوم الحريـة الأكاديميـة فـي الجامعات الأردنيـة، ومـن خـلال شـعور الباحثـة وتجربتهـا فـي جامعـة اليرمـوك، ومـا تـراه مـن قيـود وضغوطات يعاني منها أعضاء هيئة التدريس عند ممارستهم للحرية الأكاديمية ارتأت الباحثة تناول موضـوع الدراسـة الحريـة الأكاديميـة لـدى أعضـاء هيئـة التـدريس فـي بعض الجامعـات الأردنيـة، والمـشكلات التـي تـواجههم عنـد ممارسـتها، مـشكلة للبحـث فيهـا مـن أجـل التوصـل إلـى حلـول، ومقترحات لتفعيل مفهوم الحرية الأكاديمية وتطويرها، إضـافةً إلى الحاجة التربوية للبحث في هذا الموضوع حيث تُعدّ الحرية الأكاديمية مصدرًا للحراك الفكري والتقدم العلمي للجامعات مما ينعكس أثره، على المجتمع بشكل عام.

ونظرًا لأن مفهوم الحرية الأكاديمية ومجالاتها يختلف باختلاف العصور والمجتمعات، فلا بد من إجراء مزيد من البحوث والدراسات حولها على مختلف المجتمعات. لاعتبارها ركيزة أساسية في تنظيم دور الإنسان، وتقدم هذه الجامعات. لذا فإن مشكلة الدراسة تركزت في الكشف عن مفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية في وضعها الراهن، والمشكلات التي تواجههم عند ممارستهم لهذه الحريات الأكاديمية مع تقديم بعض المقترحات التي من شأنها تطوير الحرية الأكاديمية وتفعيلها في الجامعات الأردنية.

وتكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1- ما مفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية من وجهة نظرهم، كما يتصوره أعضاء هيئة التدريس؟

2- ما المشكلات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس عند ممارستهم للحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية؟

3- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α= 0.05) في مفهوم الحرية الأكاديمية باختلاف متغيرات الجنس، والرتبة، ونوع الجامعة، والجامعة التي تم التخرج فيها؟

4- ما المقترحات التي تعمل على تطوير درجة الحرية الأكاديمية وتفعيلها في الجامعات الأردنية؟

أهمية الدراسة

استمدت هذه الدراسة أهميتها من حاجة الجامعات لتعرف مفهوم الحرية الأكاديمية، وكيفية تفعيلها في الجامعات الأردنية كون الجامعات هي المستفيدة من هذه الدراسة، حيث تعد مصنعا للعلم والمعرفة والثقافة، مثل: جامعة اليرموك، وجامعة البلقاء فرع عجلون، وجامعة عجلون الوطنية، والحد من المشكلات التي تواجه ممارسة الحرية الأكاديمية حيث يُعدّ موضوع الحرية الأكاديمية من الموضوعات التي يستفيد منها أعضاء هيئة التدريس والطلبة، وغيرهم من المشتغلين في سياسات التعليم العالي وتطوير الخطط والثقافات التنظيمية فيها، وتقديم المقترحات التي من شأنها تطوير الحرية الأكاديمية، وتفعيلها في هذه الجامعات، وذلك من خلال العمل على إيجاد بيئة مبدعة في الحياة الفكرية والعلمية، بالإضافة إلى زيادة الرضا الوظيفي لعضو هيئة التدريس، وبالتالي زيادة إنتاجيته مما يسهم في رفع كفاءة التعليم العالي في تطوير الإنسان والثقافة والمجتمع.

أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة التعرف على مفهوم الحرية الأكاديمية من قبل الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية، إضافةً التعرف إلى المشكلات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس عند ممارستهم للحرية الأكاديمية، وأخيراً هدفت الدراسة إلى تقديم مجموعة من المقترحات التي تضمن الحرية

الأكاديمية، وممارستها بصورة فعلية في الجامعات الأردنية باعتبار الحرية الأكاديمية مطلباً ضرورياً لا غنى عنه للحياة الجامعية. ففي ظلها ينمو الفكر وتزدهر الثقافة، وتبرز المواهب، وبدونها يصعب على الجامعة أن تؤدي رسالتها على خير وجه.

حدود الدراسة

اقتصرت حدود الدراسة على ما يأتي:

- **الحدود البشرية:** تم تطبيق الدراسة على عينة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة، وهي: (أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك، أعضاء هيئة التدريس في جامعة عجلون الوطنية،أعضاء هيئة التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية – فرع عجلون).
- **الحدود المكانية:** اقتصرت هذه الدراسة على أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة، وهي: (جامعة اليرموك، جامعة عجلون الوطنية، جامعة البلقاء التطبيقية – فرع عجلون) خلال الفصل الأول من العام الأكاديمي (2013–2014).
- **الحدود الزمانية:** تم تطبيق الدراسة خلال العام الدراسي (2013–2014).

التعريفات الاصطلاحية والإجرائية

تضمنت الدراسة عدة تعريفات إصطلاحية وإجرائية، ومنها:

الحرية الأكاديمية: هي حرية الأستاذ الجامعي في تدريسه، وبحثه والتعبير عن آرائه التي يأخذ بها أو يدرسها، كما تشمل حرية الجامعة في إدارة شؤونها الداخلية، واختيار أفراد هيئتها التدريسية وترقيتهم، وتطبيق القوانين عليهم واختيار طلابها وفقًا لقواعد ومعايير مقررة، ووضع مناهجها الدراسية وأساليبها في التدريس، وتقرير قواعد امتحاناتها والشروط التي بمقتضاها تمنح

درجـاتها الجامعية، ويجب أن يكون في مقدرة الجامعة ممارسة هذه الوظائف دون تدخل من السلطات أو المجتمع إلا في أضيق الحدود الجوهرية (حماده، 1989: 36).

وتُعرف الباحثة الحرية الأكاديمية إجرائياً في هذه الدراسة بأنها: مجموع الفقرات التي تتصل بمضمون الحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية كما وردت في الأداة المستخدمة في هذه الدراسة.

وتتمثل حرية الجامعة بثلاثة مجالات أساسية، وهي كما يأتي:

الاستقلال الإداري: هو حرية الجامعة في إدارة شؤونها الداخلية، ورسم هياكلها التنظيمية، وممارسة وظائفها الإدارية الأساسية، ورسم تشريعاتها وقوانينها واللوائح الخاصة بها، كما يكون لها الحق في تعيين أعضاء هيئة التدريس والإداريين فيها، إضافةً إلى تشكيل الوظائف القيادية فيها بطريقة ديمقراطية على أساس الانتخاب دون أي تدخل خارجي.

الاستقلال الأكاديمي: هو حرية الجامعة في اختيار نظامها، وبرامجها ومناهجها، وطرق التدريس فيها وحرية وضع المقررات الدراسية، وتطويرها وتنظيم الدراسة والامتحانات وتحديد نظام التقويم المناسب لطلبتها، وشروط قبولهم وأعدادهم بما يتناسب وإمكاناتها.

الاستقلال المالي: ويعني حرية رسم الجامعة لقواعدها التنظيمية المالية، وتصرفها بمرونة في كافة أبواب الميزانية، وإتاحة موارد مالية متعددة من خلال توفير منابع ذاتية مالية للجامعة.

أما حرية عضو هيئة التدريس فتعني منح الأستاذ الجامعي حرية التدريس المتمثلة في حرية اختيار المواد التي يدرّسها ووضع محتوى هذه المقررات، واختيار طرق التدريس الملائمة ووسائل التقويم المناسبة لطلبته، إضافةً إلى حرية اختيار موضوعات البحوث العلمية، وإجرائها ونشرها، وحرية إبداء رأيه ومقترحـاته للقنوات الإدارية بما يسمح له بالمشـاركة في صنع القرارات الجـامعية،

بالإضافة إلى فتح المجال له في المساهمة في خدمة المجتمع المحلي مع مراعاة الضوابط الشرعية للمجتمع المحلي.

عضو هيئة التدريس: هو الفرد الذي يقوم بالتدريس في الجامعة من حملة الدكتوراه من الأساتذة، والأساتذة المشاركين، والأساتذة المساعدين، والذي يقوم بمهام تدريسية في أحد أقسام الكليات الجامعية.

وتعرف الباحثة عضو هيئة التدريس إجرائيا في هذه الدراسة بأنهم الأساتذة الجامعيون الذين يدرسون في الجامعات الأردنية ممن هم برتبة أستاذ، وأستاذ مشارك وأستاذ مساعد، ذكورًا وإناثًا، والموجودون على رأس عملهم في الجامعات الأردنية التي شكلت مجتمع الدراسة.

وتعرف الباحثة الجامعات إجرائياً في هذه الدراسة بأنها: الجامعات الحكومية والخاصة التي تقع في إقليم الشمال من الأردن التابعة لوزارة التعليم العالي والتي تمثل عينة الدراسة الحالية، وهي: جامعة اليرموك، وجامعة عجلون الوطنية، وجامعة البلقاء التطبيقية فرع عجلون.

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات السابقة

يشتمل هذا الفصل على جزأين، يتناول الجزء الأول الأدب النظري حول مفهوم الحرية الأكاديمية وخصائصها مجالاتها، ويتناول الجزء الثاني الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة التي استطاعت الباحثة التوصل إليها، وفيما يلي عرضاً لذلك.

أولاً: الأدب النظري

تضمن هذا الجزء الأدب النظري المتعلق بتعريف الحرية الأكاديمية، بالإضافة إلى أهميتها، وأبعادها، والعوامل التي تؤثر عليها، ومعوقاتها، وعناصرها، ومجالاتها، وخصائصها، ومن أجل الحصول على البحوث والدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة تمت مراجعة الدوريات بما فيها من أبحاث، بالاضافة إلى ملخصات الرسائل الجامعية والكتب التربوية حول هذا الموضوع.

الحرية الأكاديمية

تُعدّ الحرية الأكاديمية نوعاً من أنواع الحريات التي يجب توافرها لممارستها داخل مؤسسات التعليم في المجتمعات التي تتوفر فيها الحرية، ويضمن وجود احترام للحريات العامة توافراً للحرية الأكاديمية، كما تتكون الحرية الأكاديمية من كلمتين، كلمة الحرية وكلمة أكاديمية، أما بالنسبة لكلمة الحرية فقد أُعطي لها معانٍ كثيرة، ومنها أنها آلية اجتماعية لها مظاهر مختلفة من المظاهر السياسية والاقتصادية، والتربوية، وأنها تهتدي بالعقل وتستلهم بالذكاء، أما مصطلح الحرية الأكاديمية فيعني ممارسة الجامعة والأساتذة والطلبة في تتبع الحقيقة والمعرفة دون قيود أو صعوبات (عمرو، 1994 :55).

كما تشكل الحرية الأكاديمية جزءاً من الحريات العامة للإنسان، فهي حرية البحث والتقصي والتفكير، والرأي، والتعبير، والبحث عن الحقيقة والدفاع عنها بعيداً عن هاجس الخوف (الزيدي، 2000).

وتتضمن الحرية الأكاديمية حرية المجتمع الأكاديمي المكون من أساتذة وطلبة، وجماعات، وذلك لمتابعة وتطوير، وتداول المعرفة من خلال آليات البحث، والإبداع والدراسات، والتدريس، والمحاضرة والنقاش، والكتابة، والتوثيق. وأساس هذه الآليات حرية الرأي والتعبير والتجمع، والاجتماع، كما تتضمن الحرية الأكاديمية استقلال الجامعات عن أجهزة الدولة في اتخاذ القرارات المنظمة لعملها الأكاديمي وضوابطه، ومعاييره وإدارته بنفسها، والذي يُعدّ المقدمة الأساسية لحرية المجتمع الأكاديمي أساتذة وطلاباً، وهذا الاستقلال ضروري جدا للجامعات، فهي المنتدى القادر على الجدل الرشيد حول الموضوعات المثيرة للجدل، والتحديات المطروحة على المجتمع، وحينما تخضع الجامعات لتدخلات الدولة تعجز عن احتضان كل ذلك، فيفقد الفكر جسارته وقدرته على الاختراع والإبداع (قمبر، 2001 :25).

ويشير مفهوم الحرية الأكاديمية كذلك إلى حق المعلم، أو المتعلم، أو الباحث في استقصاء مجالات المعرفة والتعبير عن رأيه دون خوف، أو وجل من التدخل القسري أو القيود أو الطرد، فالحرية الأكاديمية تتساوى مع حرية الكلمة، وحرية الصحافة، وحرية العبارة كصفة جوهرية يتميز بها المجتمع الديمقراطي (شقير، 2003 :41).

وتقترن الحرية الأكاديمية بالجامعة، وبوظائفها الثلاث، وهي: التعليم، والبحث العلمي، والخدمات العامة للمجتمع، وبهذا يقع على الجامعة مسؤولية توفير السبل المختلفة لضمان تحقيق هذه الحرية من أجل التفاعل المثمر لتحقيق وظائف الجامعة في مجالات التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع في إطار فلسفة المجتمع، ومن هنا فإن الحرية الأكاديمية ليست غاية في ذاتها

بل إنها وسيلة من وسائل تنمية العملية التعليمية بمكوناتها الثلاث، وهي: الأساتذة، والبرنامج، والطلبة من خلال توفير تكافؤ فرص النمو المعرفي، وتطورها، وتوفير المناخ للإفادة من إنجازات العلم، والتراث الحضاري الإنساني في إثراء المناهج الجامعية، وهذا يتم من خلال ما توفره أجواء الحرية الأكاديمية من مبادئ، ومنها: حرية الاختيار، وحرية التفكير، والتبصير والاستنتاج التي تتلاءم مع الطبيعة الإنسانية (الجعنيني، 1997: 140– 141). كما ترتبط قضية الحرية الأكاديمية بقضيتين أساسيتين من قضايا التعليم العالي، أولهما حق الإنسان في المعرفة، وحقه في إلتماس الحقيقة، وحقه في تفهم طبيعة علاقته بالكون المحيط به، وتقرير طبيعة هذه العلاقة، أما ثانيهما: فهي حق الأساتذة والطلاب في تنظيم حياتهم، ورسم مناهجهم في البحث والتدريس، وتقرير الوسائل القائدة إلى تحقيق ذلك. لذلك تم تنفيذ الحرية الأكاديمية من خلال قطبين، وهما: العلم أو نقل الطريقة العلمية، والآخر الجانب الأخلاقي، وفي التطبيق العملي في الجامعات فإن عضو هيئة التدريس يلتزم بعمله من خلال قيود في الأصل تكون بداية ممارسة ذلك العمل، فهو محدد بإلتزام لوائح داخلية وخارجية، وقد تكون القوانين العامة، ثم إن لديه الحرية في اختيار مواضيع يتناولها في تدريسه، ويضع لها أهدافها، ويقنن لها وسائلها التقويمية، لذا فإن الحرية الأكاديمية صدق تحديد الإلتزام، وتوضيحه ثم الممارسة (صالح، 2000 :247).

كما عُرفت الحرية الأكاديمية بأنها: منح هيئة التعليم الجامعي حرية إجراء البحوث بالطريقة المناسبة التي يرتبها الأستاذ والطالب الجامعي، شرط أن لا تتنافى مع أهداف المؤسسة التعليمية، وأن لا تتناقض مع أهداف المجتمع (القلا، 1986: 31– 34).

كما تتضمنت الحرية الأكاديمية حرية المربين والمدرسين والطلبة في تتبع الحقيقة والمعرفة دون قيود أو معيقات؛ كحرية المربين في المدارس بأن يعرضوا وجهات نظرهم في المسائل التي

تختلف فيها وجهات النظر، بشرط أن يحترموا معالجة مماثلة لوجهات النظر المختلفة عن وجهات نظرهم فيما يتعلق باحترام الرأي والرأي الأخر (الطويل، 1999).

ويُعرف اندراوس (2008) الحرية الأكاديمية بأنها: غياب القيود التي يمكن أن تُفرض على الجامعة من قبل السلطات السياسية، أو الدينية، أو الإدارية، أو غير ذلك من خارج الجامعة، والتي من شأنها زرع الخوف والقلق في عقول ونفوس أساتذة وباحثين وطلاب الجامعة، بحيث تمنعهم من الدراسة، أو البحث بحرية، في أي موضوع يثير اهتمامهم، أو مناقشته، أو تدريسه، أو أية نتائج يتوصلون إليها.

ومن أهم تعريفات الحرية الأكاديمية ما حددته الرابطة الأمريكية لأساتذة الجامعات بأنها: حرية أولئك الأفراد المؤهلين مهنياً، في البحث عن الحقيقة واكتشافها ونشرها وتعليمها كما يرونها هم في حقول تأهيلهم، وتخصصهم، وهي لا تخضع لأية سيطرة أو سلطة غير سيطرة الطريقة العقلانية في البحث، أو بمعنى أخر إن الحرية الأكاديمية حق خاص لفئة خاصة من الأفراد المؤهلين فيها أو حق خاص يجب أن يكتسب اكتساباً وهذا ما يميزه عن حقوق الإنسانية العامة (رضا، 1994: 13-15).

ويُعرف طه (1999) الحرية الأكاديمية بأنها: تلك الحرية المطبقة في المجال الأكاديمي؛ كالجامعات والمعاهد والمدارس ومراكز البحث، وهي كذلك حرية البحث عن الحقائق، وتفسير الظواهر الكونية والاجتماعية، وحرية تناول القضايا العامة في المجال الأكاديمي، دون إلتزام سابق بمسلمات، أو فرضيات، أو اتجاهات غير محققة علمياً.

وتُعرف دعاء إبراهيم (2008) الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بحقهم في مواصلة البحث والتدريس لطلابهم، والتعبير عن آرائهم داخل الجامعة، والمشاركة في اتخاذ القرارات الجامعية، والتواصل مع زملائهم داخل المجتمع وخارجه، والانضمام إلى الجمعيات

والروابط التي تمثلهم، وتدافع عن حقوقهم دون أي ضغوط خارجية سواء من داخل الجامعة أو خارجها.

أهمية الحرية الأكاديمية

ترتبط قيمة الحرية الأكاديمية ارتباطاً وثيقاً بالأغراض والمهام الأساسية للجامعة، وما تلعبه في عصر المعلومات، حيث أوجب ظهور الاقتصاد المعرفي وتيار المعلومات والأفكار، والأعداد المتزايدة من الديمقراطيات، مراجعةً متواصلة لطبيعة وأهمية الحرية الأكاديمية، وتأكيد مستمر عليها، ويظل الدفاع عن الحرية الأكاديمية في جميع أنحاء العالم جوهر القضايا السياسية والاقتصادية المستمرة من أجل التأكيد على دور الجامعات واستقلالها. وتعود الحرية الأكاديمية بفائدة على المجتمع بطريقة مباشرة وغير مباشرة، أما بخصوص الطريقة المباشرة والتي غالباً ما تعود بفائدة فورية فتتحقق من خلال المعرفة التطبيقية وتأثيراتها ومنافعها، وتدريب الأساتذة ذوي المهارات، وتعليم قادة ومواطني المستقبل، وأما الطريقة غير المباشرة والتي غالباً ما تتحقق فوائدها على المدى الطويل فمن خلال خلق المعرفة، والفهم وحفظها ونقلها، دونما اعتبارات التطبيق الفوري، لذا فإن للحرية الأكاديمية قيمة طبيعية، وقيمة عملية، والأهم من هذا كله فإن الحرية الأكاديمية ومن خلال تيسيرها للتفكير الحر وتسهيلها لإقامة الحوارات المفتوحة، وتوفر وجوداً متواصلاً للقيم الفكرية والاجتماعية للجامعة كهرم للجدل الحر (ماضي، 2007). ولكي تُعدّ الجامعة مؤسسة علمية مرموقة، ومنبر للفكر الحر، لا بد من أن تضمن الحرية الأكاديمية لأساتذتها في إبداء الآراء والدفاع عن وجهات النظر بعيداً عن قيود السلطة، وفي إطار الأنظمة الجامعية، والذوق العام، والعُرف المجتمعي، ذلك أن المناداة بالحرية الأكاديمية لا يُعدّ ترفاً، بل حقيقة واجبة تضمن للجامعة وأساتذتها التوافق العلمي والاجتماعي، وتيسير حرية اتخاذ القرار،

والبحث عن الحقيقة والاستقلال الفكري، والنقد البنّاء، والإصلاح الاجتماعي، وفتح أبواب الحوار النافع، والفكر النير، بحيث يصبح ذلك من مسلمات الجامعة والمجتمع بأسره.

أهمية الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس

تظهر أهمية الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس بأحقيته في مزاولة البحث، والنشر والتدريس دون التدخل من أي سلطة، وهكذا عُدّ التصور الخاص للحرية الأكاديمية أن حقوق البحث، والنشر والتدريس حقوق خاصة لأعضاء هيئة التدريس، أي أن الحرية الأكاديمية لا تُعدّ حقوقاً إنسانية عامة؛ مثل: الحق في حرية الرأي والتعبير، بل هي حقوق خاصة اشتقت من البنية الخاصة بالمؤسسة التربوية التي يعمل فيها عضو هيئة التدريس، بينما التصوير العام لها يجعل الحرية الأكاديمية حق لكل من الطالب، وعضو هيئة التدريس في الجامعة، وينظم ذلك من خلال نظرية المجتمع وعلاقة الفرد به كل حسب دوره (كريم، 1993).

حيث يُعدّ عضو هيئة التدريس في الجامعة أهم ركيزة من ركائز الجامعة، وعليه تعود مسؤوليات كبيرة، فما من شك أنه محور الارتكاز في التعليم الجامعي، والعامل الأساسي والهام في نجاح الجامعة في تحقيق أهدافها التي من أجلها أُنشئت، حيث يقع عليه عبء إعداد القوى البشرية وتدريبها في عصر يزداد فيه التأكد يوماً بعد يوم على أهمية الإنسان كمصدر للثروة، وتحقيق التنمية الشاملة (سنقر، 2000).

والحرية الأكاديمية ضرورة لا غنى عنها للأستاذ الجامعي، فهي تساعده على تحقيق مهماته الثلاث الرئيسة، وهي: التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، ومن دون الحرية الأكاديمية يصبح التدريس عملية شكلية وجامدة لا روح فيها، ولا إبداع، ويغدو البحث العلمي مسألة قليلة الارتباط بالمجتمع، وواقعه، ومشكلاته، كما تضعف خدمة المجتمع، أو تتحول إلى عملية غير ذات جدوى، فخدمة المجتمع تتمثل أساساً في السعي إلى دراسة مشكلات المجتمع

الحالية والتنبؤ بالمشكلات المستقبلية، والعمل على حلها، مما يستدعي تمتع أعضاء هيئة التدريس بالحرية الكافية لدراسة تلك المشكلات وتحديد أسبابها، وأثارها، وطرق علاجها (السورطي، 2009).

كما تعطي الحرية الأكاديمية حصانة للأستاذ في الاحتفاظ بموقعه الوظيفي والأكاديمي طالما كان مؤهلاً لذلك، ولم يخل بواجباته الأكاديمية بصرف النظر عن معتقداته الشخصية، وتؤكد أن الأستاذ أو الباحث الذي يسعى لاكتشاف الجديد يستحق حريته بداية من كونه محاضراً حتى يصبح أستاذاً من خلال تقاريره ومقالاته، وبحوثه ونتائجه (السوداني، 2007: 351).

كذلك تتضمن حرية أعضاء هيئة التدريس البحث عن الحقيقة، وحقهم في نشرها وتعليمها، وإتاحة الفرصة لهم لمتابعة المعرفة، وتطورها من خلال الدراسة والحوار، والنقاش، والإنتاج والتدريس، وإلقاء المحاضرات، والكتابة، وتمكينهم من وصف المواد التي يدرسونها، وتحديد الكتب المقررة لكل منها، وتدريس هذه المواد بالطرق التي يرونها مناسبة، وتشجيعهم على متابعة البحث العلمي للوصول إلى نتائج مجدية، وعرض نتائجهم وأحكامهم، ونشر أبحاثهم ليطلع عليها زملائهم وطلبتهم والجمهور بشكل عام (Brickman, 1994). بالإضافة إلى ضمان الأمن الوظيفي والاقتصادي لهم عبر طرق ووسائل، منها نظام التثبيت ، والذي يضمن لأعضاء هيئة التدريس الذين اجتازوا فترة التجريب عدم إعفائهم من أعمالهم، إلا في الحالات التي تنص عليها عقود العمل أو قوانين الجامعة، ما يضع قيوداً على قدرة المؤسسة على فصل أعضاء هيئتها التدريسية (طناش، 1994: 56).

وذكر الكيلاني ومرسي (1984) الوارد في السورطي (2009) أن هناك عدداً آخر من مظاهر الحرية الأكاديمية التي تتعلق بأعضاء هيئة التدريس، ومنها:

- الحق في توجيه النقد للبرنامج التعليمية والتنظيمات الإدارية، والسياسات الجامعية، واقتراح التعديلات المناسبة بشأنها.

- حرية الإسهام في النشاطات التطوعية في المجتمع المحلي.

- المشاركة في القرارات الخاصة بالتعيينات الإدارية، والأكاديمية.

- الحق في إيصال المقترحات التي تتعلق بالمصلحة العامة إلى السلطات العليا في الجامعة من خلال القنوات المناسبة.

ولقد ظل الباحث الأكاديمي، والأستاذ الجامعي في الجامعات العربية، يعاني من غياب الحرية الأكاديمية، ومن القيود المفروضة عليه الإلتزام بالمنهاج المقرر، والتي غالباً ما تكون ذات اتجاه محدد ضيق ومن الرقابة المختلفة التي جعلت حريته في البحث العلمي ضمن هامش محدود، هذا بالإضافة إلى المعوقات المتعلقة بالأنظمة الجامعية الإدارية، كالتعيين، والدوام والإجازات، والمرض، والترقيات، والتفرغ، وهذه كلها معوقات أمام الباحث وعامل كبح يحد من إبداعه فضلا عن ضعف الحوافز في الكثير من الأحيان، وتقديم الولاء كشرط أساسي لتولي المسؤوليات والترقيات، وذلك على حساب الكفاءة والإخلاص للوطن (شعبان، 2007).

إن الغالبية من أصحاب العقول الأكاديمية لا يرغبون في ترك بلدانهم، ولا يطمحون إلى الهجرة، ولكن البعض قد اضطروا للرحيل بسبب مشكلات ومعوقات صادفتهم في عملهم تتعلق بحريتهم الأكاديمية، بما يتضمن مشكلات البحث العلمي وضيق فسحة الحرية والتجاوزات على حقوقهم الشخصية والعامة والتعامل البيروقراطي وغيرها.

أبعاد الحرية الأكاديمية

إن الواقع الاجتماعي بأبعاده السياسية والاقتصادية والثقافية والفكرية هو المرجع عند بحث أبعاد الحرية بشكل عام، والحرية الأكاديمية بشكل خاص، وهذا الواقع يتمحور حول قضية

الديمقراطية، والتي تُعدّ الحرية مبدأ أساسيا من مبادئها، فالحرية والديمقراطية هما معياران مهمان يؤخذان بالاعتبار عند التحدث عن ازدهار أي مجتمع أو انحطاطه، ولا يقصد هنا الحرية غير المسؤولية، ولا يقصد بالديمقراطية الانفلات؛ لأن في هذا قدر من التعسف والتجاوز، وليس الحرية هي أن يجد الإنسان ما يأكله؛ لأن ضمان الأكل لا يكفي ليجعل من الإنسان أنساناً، فالإنسان حر يفكر لنفسه ويقرر لها ما يريد وقد يختار الجوع فيصوم، وقد يختار الموت دفاعاً عن قضية فيموت (قمبر، 2001).

وإذا سُلب الإنسان هذه الحرية على مستوياتها كافة، فإنه يسلب الوسيلة لبناء شخصيته النامية المتكاملة في حدود قواعد المجتمع ونظمه، فبدون الحرية لا إبداع ولا إتقان ولا واجب، فمن أجل الإلتزام بواجب ما، لابد من أخذه بكامل الحرية، وتقترن الحرية بالتعليم فكلما تعلم الإنسان زادت حريته؛ لأن التعليم يحرر الإنسان من قيود الجهل والعبودية والفقر الثقافي، وعند التحدث عن أبعاد الحرية الأكاديمية فلا بد من التأكد على أن مفهوم الحرية الأكاديمية له علاقات جدلية تتعلق بقضية الديمقراطية والثقافة والتربية والتعليم والتنظيم (سكران، 2001).

وللحرية الأكاديمية أبعاد تتمحور بالآتي (اومليل، 1994: 27- 28):

1- الديمقراطية.

2- الثقافة.

3- التعليم.

4- النظام.

العوامل المؤثرة على الحرية الأكاديمية

تُعد الحرية الأكاديمية جزء من منظومة المجتمع الذي تنشأ فيه، وتتأثر به وتؤثر فيه وتتفاعل مع كافة متغيراته، وعوامله سواء كانت سياسية أو دينية أو اجتماعية اقتصادية أو حتى ثقافية وتعليمية، ويتضح لنا أثر كل عامل من هذه العوامل على الحرية الأكاديمية فيما يأتي:

أولاً: العامل السياسي

ترتبط الجامعات والمؤسسات الأكاديمية في أي مجتمع أشد الارتباط بالنظام السياسي، حيث تتشكل وتتلون بلون هذا النظام (بدران، 2000: 150).

ويُعدّ العامل السياسي من أقوى العوامل المؤثرة على الحرية الأكاديمية، حيث يمتد تأثير هذا العامل سلباً أو إيجاباً على موقف الدولة من حرية الرأي والفكر، فالدولة التي توفر للباحث حرية إبداء الرأي، وتدعم أسلوب الدعم الإنتقادي، غالباً ما يؤدي ذلك إلى نشر العلم والحقائق والإفادة منها، على العكس من ذلك الدولة التي تعتمد على أسلوب التخويف والتقييد، وتعطيل الفكر العلمي، والتي تصنع الحواجز أمام الحرية الأكاديمية فهي تعطل تقدم المجتمع وتقف حاجزاً أمام التخطيط المتوازن للتنمية المتكاملة. وقد يعوق النظام السياسي تطور ونمو البحث العلمي، وبثّت مبادئ اتجاهات معينة، وعمدت إلى قولبة أفكار الباحثين، وصبها في نماذج جاهزة تتفق مع نظامها السياسي، وخاصةً في الدول الغير ديمقراطية، والتي تعمد إلى قولبة الفكر العلمي مما يفقد العلم والباحثين قدراً من الحرية اللازمة لسلامة الفكر، وتقف عائقاً أمام اتساع مجال الحرية الأكاديمية (الصاوي، 1999: 293- 294).

وقد تعمد بعض الأنظمة السياسية إلى إهمال البحث العلمي، وعدم أو جعل اهتمامه إن وجد ينصب على نوعية معينة من الأبحاث هي في الغالب بحوث الإنماء العسكري، وبحوث الإنماء

الاقتصادي أو الإنتاجي مع إهمال المجالات البحثية الأخرى، وقد لا يقتصر تأثير هذه الأنظمة على إهمال البحث العلمي، بل حتى فرض الرقابة على الأبحاث العلمية التي تقدمها الجامعات ومراكز البحوث مما يؤثر سلباً على توليد مناخ من الاستقلالية والحرية الأكاديمية التي في ظلها تقوم لجامعات بدورها في تنمية المجتمع (الكبيسي وقمبر، 2001: 146- 149).

وتُعدّ الأنظمة السياسية الديمقراطية من أكثر الأنظمة التي تزدهر في ظلها الحرية الأكاديمية، فالحرية الأكاديمية على علاقة تبادلية مع الديمقراطية، فالنظام الديمقراطي في المجتمع يستلزم وجود مؤسسات قوية وانتخابات عامة وصحافة حرة وغيرها من منظومة القيم التي ترسخ مفاهيم الديمقراطية، وفي المقابل فالديمقراطية تستلزم ممارسة الحرية الأكاديمية في المؤسسات الأكاديمية التي تُعدّ منابر للعلم والفكر والمعرفة (صالح، 2000: 231).

ولا ينفصل مفهوم الحرية الأكاديمية عن الثقافة السياسية الديمقراطية، حيث إن النظام القائم على الديمقراطية يأبى التطرف والانغلاق، ويعطي مرونة أكثر، ويهيئ جواً غنياً بالحرية الأكاديمية (عمرو، 1994: 55).

ويضمن نظام الحكم الديمقراطي استقلالية الجامعات على العكس من النظم الديكتاتورية، حيث تكون الجامعات فيها خاضعة لسلطة الحكومة شأنها شأن غيرها من مؤسسات المجتمع، مما يفقد الجامعات طابعها الأكاديمي، ويحول بينها وبين تمتعها بالإدارة الذاتية الشمولية (رزق، 1994: 120).

وللقوى السياسية دور في ازدهار الحريات الأكاديمية أو ركودها، فهي من ناحية تقوم بعمليات القهر الفكري لما يتناقض مع أيديولوجياتها، أو على أقل تقدير تحاول توجيه المعطيات الفكرية إلى ما يدعم توجهاتها، ومن ناحية أخرى تقوم بتأييد من يعملون على تحقيق أغراضها (سكران، 2001: 262- 263).

وقد اختلف العلماء حول أحقية الأكاديميين داخل الجامعة في التعبير عن توجهاتهم السياسية قولاً أو فعلاً، فهناك من يرى ضرورة أن تكون الجامعة بمنأى تماماً عن السياسة، وفريق آخر يرى أن الزعم بإمكانية الفصل المطلق أمر غير واقعي، خاصةً في العلوم ذات الطابع السياسي، ولذلك فلا بد من ضوابط نستطيع من خلالها التمييز بين الرأي السياسي المقبول، والنشاط السياسي المرفوض، حيث إن مساحته ليست المؤسسة الأكاديمية (عدلي، 1995: 149).

ثانياً: العامل الديني

ويُعدّ من العوامل التي أثرت، ولا زالت تؤثر في الحرية الأكاديمية، فالعلاقة بين تسييس الدين في المجتمع، وانتهاك الحريات الأكاديمية علاقة طردية، ويقصد بتسييس الدين، إما اتخاذ الدين كمرجعية سياسية، أو تبني جماعات أيديولوجية سياسية تتخذ من الدين مرجعيتها الأساسية، ويتضح ذلك في معظم الديانات، فعندما أصبحت المسيحية الدين الرسمي لدول أوروبا الغربية بدأت سلسلة انتهاكات الحريات الأكاديمية (عدلي، 1995: 152).

وعندما قويت سلطة الكنيسة هاجمت بعض الجامعات، وأجبرتهم على عدم تدريس نظرية داروين أو العمل على تدريس النظرية الدينية (حمادة، 1989: 41).

أما فيما يتعلق بالدين الإسلامي، فهو دين يحض على استخدام العقل، ويدعو إلى التدبر والتفكر، وكان المعتزلة هم رواد النظر العقلي في الإسلام، ورفعوا رايات الحرية التي ترعرعت في ظلها الحضارة الإسلامية، ونادوا بحرية الإرادة الإنسانية، وربطوا بين الحرية والاختيار والمسؤولية، ورفعوا قيمة الفرد، وجعلوه حراً في أمواله وأعماله، وقد عمل العلماء المسلمون الأوائل على تطويع العلم لخدمة الفطرة الإسلامية، والمقصود به إزالة الفجوة بين منطق الدين، ومنطق العلم حين نظروا إلى العلم على أنه مجموعة من السنن التي بثها الله، وجعل منها نظام الكون العام، ثم وهب الإنسان عقلاً به يهتدي إلى اكتشافها، وبذلك ومن خلال الإسلام يمكن للجامعة أن تنتهج منهجاً

يلغي احتمالات التعرض بين منطق الدين، ومنطق العلم التي عانت منها معظم الأديان السابقة التي جعلت من الدين عائقاً لحرية الفكر والعلم (الصاوي، 1999: 305- 309).

ثالثاً: العامل الاجتماعي

وهو المتعلق بوضع الأسرة في المجتمع، واستقرارها ومدى حصانتها، وعلاقات الأفراد في المؤسسات التعليمية وغير ذلك من العوامل الاجتماعية، والتي قد يكون لها الأثر الواضح في إبراز المواهب، وتنمية القدرات العلمية والرغبة في التعلم وانطلاق الوعي، ونمو الفكر الحر.

بالإضافة إلى عادات وتقاليد المجتمع وطبيعة العلاقات الاجتماعية التي تؤثر في توجيه الحرية الأكاديمية، حيث قد تحد بعض القيود الاجتماعية من التطرف لموضوعات بحثية تتناول مشكلات المجتمع الاجتماعية على الرغم من أهميتها، والحاجة الماسة لدراستها (الصاوي، 1999: 298).

ولا شك بأن للجامعة مسؤولية اجتماعية بالإضافة إلى المسؤولية العلمية، وقد خصص إعلان دار السلام عن الحرية الأكاديمية المسؤولية الاجتماعية للأكاديميين، وهي أن ممارسة حقوقهم مشروطة بعدم إضرارهم بحقوق الآخرين، وإلتزامهم بغرس روح التسامح تجاه أصحاب وجهات النظر المختلفة، وتقرير المناقشات الحرة الديمقراطية، والعمل على استئصال كافة الفوارق الطبقية. وبما أن البحث العلمي يرتبط بحاجات المجتمع، فلا بد من وجود محاذير على الأبحاث التي تضر بالمجتمع، كالأبحاث المدمرة للبيئة، والحياة الإنسانية، أو التي ترتبط بأنشطة محرمة أو تشجع على استخدام العنف (عدلي، 1995: 148).

ولا شك بأن الحرية الأكاديمية وضعت للقيام بمهام وإلتزامات أكاديمية واجتماعية معينة قوامها العمل من أجل إنتاج البحث العلمي الأصيل، والعمل على النهوض بالمجتمع المحلي والإنساني ككل، وبالتالي لا يمكن استغلالها والانحراف بها عما وضعت له، وهو العمل من أجل الصالح العام؛ فالحرية الأكاديمية لها دورها الاجتماعي الذي يحتم على الجامعة أن تعمل من أجل النهوض بالمجتمع في مقابل أن يزودها المجتمع بالدعم المادي والمعنوي الذي يساعدها على القيام بمهامها، وحماية حريتها وحرية أعضائها، فالحرية تتحمل معنى الوفاء للمجتمع الذي تعمل فيه، وبالتالي ليس ثمة تخوف منها في المجتمعات إذا فعلت بطريقة سليمة (سكران، 2001: 290).

رابعاً: العامل الاقتصادي

تؤثر عوامل الرخاء والكساد بشكل واضح على حركة الفكر والحرية الأكاديمية في المجتمع، فحتى يتقدم البحث العلمي يحتاج إلى إمكانات قد لا تستطيع توفيرها دولة يعاني نظامها الاقتصادي من الأزمات الشديدة، وهذه الإمكانات إذا توفرت تساعد على توفير الأجهزة والأدوات اللازمة للبحث العلمي، ونشر البحوث ودعم المؤتمرات العلمية، كما أنها تساعد على التخطيط السليم له، وإرسال البعثات العلمية، والتوسع في مؤسسات البحث العلمي، وتوفير الحياة الكريمة لأساتذة الجامعة ورجال البحث العلمي (الصاوي، 1999: 300).

ويُعد تعدد مصادر التمويل من أهم العوامل التي تزيد من استقلالية الجامعة، وتجعلها أكثر قدرة على تأدية وظائفها التقليدية، وقيادة المجتمع نحو حياة أفضل، وعلى العكس فإنه كلما زاد اعتماد الجامعة على مصدر لتمويل برامجها وخططها التدريسية والبحثية، كلما زاد اعتماد الجامعة على مصدر واحد لتمويل برامجها وخططها التدريسية والبحثية، كلما ازدادت تبعيتها للجهة الممولة

التي تكون في الموقع الحاكم أو المتحكم في الأولويات الجامعية، الأمر الذي يقلّص من هامش الحرية الأكاديمية (عبد الله، 1994: 105).

فعندما تفتقر مؤسسات التعليم العالي للإمكانات المادية، لا تتمكن من تجنب الاكتظاظ في القاعات، ولا حتى توفير الكتب والمراجع والتجهيزات المناسبة، وهذه جميعها تؤثر على الأستاذ الجامعي حيث تجعله يكيف درسه باعتبار الضغوطات المادية، فقد يضطر إلى أن ينزل إلى مستوى الأغلبية مهمشاً بذلك النخبة من الطلبة، وقد يحد من مناقشات الطلبة استغلالاً للوقت نظراً لكثرة عددهم، وهذا جميعه يعرض الحرية الأكاديمية إلى العديد من المخاطر (عمرو، 1994: 60).

كما أن أثر الاضطرابات الاقتصادية لا يقتصر على مؤسسات التعليم العالي فقط، بل يمتد إلى عضو هيئة التدريس، حيث تنحدر بمستواه الاقتصادي مما يجعله، يصرف جل وقته في تحصيل دخل إضافي، الأمر الذي يحد من ممارسته لحريته الأكاديمية، فالوضع الغير آمن مادياً يجعل عضو هيئة التدريس يفرض نوعاً من الرقابة الذاتية على حريته الأكاديمية (السقاف، 1994: 121).

وانخفاض المستوى الاقتصادي لعضو هيئة التدريس يجعله ينشغل بأمور تساعده على سد حاجاته المادية، وتحرمه من تكريس وقت كاف للبحث العلمي الذي يُعد ضرورة لتقدمه ونموه العلمي والمهني (الصاوي، 1999: 316).

ويُعدّ تدني الرواتب في الجامعات من أهم الأسباب المعوقة للتفرغ العلمي، فيجب على الجامعات التي تريد للأساتذة أن يتفرغوا للعلم أن تزيد رواتبهم حتى يصبح المنصب الجامعي مغرياً (عبيد، 1994: 49).

وقد يقود ضعف الموارد المالية للجامعيين إلى إتباع أساليب بعيدة كل البعد عن الأمانة العلمية كظاهرة الدروس الخصوصية، والسرقة العلمية، والمتاجرة بالعلم...الخ، ومن هنا يتضح الأثر البالغ للعامل الاقتصادي على الحرية الأكاديمية بشكل عام. فضلاً عن أثره على الناحية النفسية التي تنعكس سلباً على عطاء عضو هيئة التدريس بالصورة المطلوبة.

خامساً: العوامل الثقافية والتعليمية

وتؤثر العوامل الثقافية والتعليمية بشكل ملحوظ على حركة الفكر والوعي العلمي، وذلك أن سياسات التعليم في المؤسسات الثقافية، ومدى اهتمام الدولة بالمؤتمرات العلمية، ومدى تقدم سياسات التعليم في المؤسسات الثقافية، ومدى اهتمام الدولة بالمؤتمرات العلمية، ومدى تقدم البحوث العلمية فيها، من الأمور التي تؤثر تأثيراً واضحاً في توجيه حركة الفكر وانتعاش الحرية الجامعية ونمو الحركة الأكاديمية.

وللجامعة دورها الأكبر في إثارة الوعي الثقافي والانفتاح الحضاري في نفوس طلابها بمختلف الوسائل، بالإضافة إلى إحساسها بهذه المشكلة وبحثها بحثاً علمياً ومجابهتها بكل وعي.

ومن العوامل التي تعرقل حرية الفكر هو أن بعض أساتذة الجامعة يحصرون أنفسهم في إطار فكري واحد عندما يتناولون قضايا بحثية مختلفة، والبحث العلمي يجب أن يقوم دون فرض إطار فكري سابق بحيث لا تؤثر على توجهاته العلمية، ومثل هذه الاتجاهات الفكرية تُعدّ عقبة في سبيل حرية الأكاديميين الفكرية إذا سلم بها الباحث كإطار فكري له مسبقاً (الصاوي، 1999: 302- 305).

معوقات الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية

بالنظر إلى واقع الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية يمكن ملاحظة أهم المشكلات التي تشكل تحدياً أمام تحقق مطلب الحرية الأكاديمية لدى عضو هيئة التدريس، ومن هذه المشكلات كما ذكر السورطي (2009) ما يأتي:

- غموض معنى الحرية الأكاديمية في الجامعات حيث أن فهمها يختلف من فرد إلى آخر، ومن جامعة إلى أخرى، وهذه الغموض يؤدي إلى نتائج سلبية، ومنها:

1. سوء ممارستها واستغلالها بشكل سيء.
2. لا يقوي الشعور بأهميتها والمطالبة بها.
3. كثيرا ما يقود غموض معناها إلى تناقص في تطبيقها.
4. ضعف حرية الأستاذ الجامعي في البحث العلمي والتدريس، حيث يعوزه المناخ الحر الذي يدفعه إلى العمل والبحث وإطلاق طاقته الإبداعية.
5. التسلط الإداري الجامعي، حيث يعاني أعضاء هيئة التدريس في كثير من الجامعات العربية قيودا بيروقراطية ومشكلات إدارية، وتكبل إطلاق حرياتهم الفكرية والعلمية، ومن أبرز صور هذا التسلط سيطرة المركزية، الذي يترتب عليه فقدان المشاركة، وانعدام تفويض السلطة للحلقات الإدارية الوسطى والعليا.

وأشار قاسم الوارد في الخطيب (2006) إلى أن مصادر خطر انتهاك الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية تتمثل بمصدرين اثنين داخليين، وهما:

- عدم الالتزام بالمعايير الأكاديمية في تعيين الأساتذة والإداريين وترقيتهم، فاعتماد المحاباة والواسطة السياسية، أو النفعية الضيقة بدل الأسس العلمية التربوية المتعرف بها أكاديمياً والتي تقدر على الإسهام في البناء والتطوير.

- عدم ترشيد الإنفاق المالي، وابتعاد الصرف عن وجهته الصحيحة التي تستوجبها المتطلبات الأكاديمية، وهنا تشير مبينة على فوضى الإنفاق في جامعاتنا العربية، وعلى مجموع ما يخصص للبحث العلمي يكاد لا يذكر في الميزانية العامة للجامعة.
- العقم في البرنامج وطرق التدريس في معظم الجامعات العربية فهي لا تتجدد ولا تتطور.
- انشغال بعض الأساتذة والطلبة بالسياسة الحزبية والانتماء إلى الأحزاب أو الجمعيات السياسية وخضوعهم لتعليماتها ونظمها، وجعل ذلك فوق مصلحة الجامعة وأعرافها الأكاديمية الأمر الذي يترتب عليه تهميش الدور الأكاديمي الذي يجدر بأعضاء هيئة التدريس والطلبة القيام به، وهو تركيز جهودهم على تطوير أدائهم الأكاديمي والبحث عن التميز والتفوق العلمي لتطوير أداء الجامعة.

ويتمثل الخطر الخارجي الذي يهدد الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية فيما يأتي:

- عزلة الجامعة عن بيئتها ومحيطها الاجتماعي، أو بمعنى آخر ظهور تلك الثنائية المقيتة للجامعة، والمجتمع وكأنهما عالمان منفصلان، فهناك الجامعة من أجل التنظيم العلمي، وهناك المجتمع الذي لا يرى في الجامعة إلا مصدر تصدير لطالبي الوظيفة.
- عدم فهم الرأي العام لدور الجامعة، وذلك بتأثير من الإعلام في قطاعيه العام والخاص، ولعل هذا يعود في أسبابه إلى سببين اثنين، وهما: أولهما: ضعف الروابط بين المجتمع والجامعة، وثانيهما: الجامعة ذاتها التي لم تستطيع القيام بمبادرات حية، وبرنامج تجسر من خلالها العلاقة بينها وبين المجتمع.

كما أن هناك عوامل أخرى داخلية تتمثل في أزمة الأكاديميين أنفسهم في الجامعات، والتي منها المناخ الجامعي الذي اتسم بالفردية، وعدم التعاون، وغياب روح العمل الجماعي وانتشار الغيرة، والأحقاد الشخصية بين أعضاء الهيئة التدريسية، والاستسلام للاستقطاب السياسي من

جانب النظام، هذا إلى جانب ضعف الإعداد الأكاديمي الذي يؤهل عضو هيئة التدريس، ويكسبه القدرة على ممارسة الحرية الأكاديمية، وبذلك يمكن القول بأن العوامل الداخلية أصبح لها وزن كبير على التأثير على الحرية الأكاديمية (إبراهيم، 2008).

عناصر الحرية الأكاديمية

تتضمن الحرية الأكاديمية عناصر متعددة، والتي يمكن إيجازها في الآتي (محافظة، 1994: 26):

- الاستقلال الأكاديمي والمالي والإداري للجامعات، ويعني عدم تدخل أي سلطة سياسية أو دينية، أو اجتماعية في الشؤون الداخلية للجامعات، سواء بتعيين أعضاء هيئة التدريس أو الموظفين في الجامعة، أو ترقياتهم وإجازاتهم وإعفائهم أو فصلهم من العمل، بالإضافة إلى حق الجامعة في إدارة أموالها وإنفاقها تبعًا لقوانينها وأنظمتها وتعاليمها دون أي تدخل خارجي، وأي حق الجامعة في رسم سياستها التعليمية والمالية والإدارية.
- حق الجامعة في إنشاء الكليات والأقسام والمعاهد والمراكز العلمية، وفتح التخصصات الأكاديمية، وعقد الدورات التدريبية، ووضع برامج البحث والمناهج الدراسية والتدريبية، وتعديلها وتطويرها وإلغائها، وعقد الامتحانات ومنح الدرجات العلمية والشهادات، ووضع أسس القبول في الكليات.
- حق الأساتذة في الجامعات والأكاديميات بممارسة العمل بحرية دون تدخل أو منع أو رقابة من أي سلطة خارج الجامعة، وحقهم في التدريس والتعليم والتعلُّم والنقد والإبداع، وحقهم في التعبير عن أفكارهم ومناقشتها، وحريتهم في اختيار وإجراء البحوث ونشر نتائجها، وحق الأستاذ في الاحتفاظ بموقعه الوظيفي والأكاديمي طالما هو مؤهل لذلك، ولم يخل بواجباته الأكاديمية (صالح، 2000: 227).

- حق الطلاب في اختيار تخصصاتهم التي تتناسب مع ميولهم وقدراتهم، وحقهم في انتقاء أساتذتهم، والمواد التي يدرسونها، وحقهم في التعبير عن آرائهم وأفكارهم والمناقشة والحوار داخل غرفة الصف، وتشمل أيضًا حقهم في تكوين التنظيمات الطلابية الجامعية (محافظة، 1994: 57).

ويضيف عبدالله (1994: 100) عدد من عناصر الحرية الأكاديمية، ومنها:

- تعدد مصادر التمويل الجامعي، بما في ذلك تعدد تمويل البحوث الأساسية والتطبيقية، حيث إنه كلما تعددت مصادر التمويل كلما زادت استقلالية الجامعة، وأصبحت أكثر قدرة على تأدية وظائفها بشكل أفضل.
- الأمن الوظيفي للباحثين والأكاديميين، حيث يُعدّ الاستقرار الوظيفي بمثابة العمود الفقري للحرية الأكاديمية.
- وجود هيئة أو جمعية مهنية تتولى تمثيل الباحثين والأكاديميين وتدافع عن مصالحهم، وهذا يُعدّ من أساسيات الحرية الأكاديمية.

مجالات الحرية الأكاديمية

تتعدد مجالات الحرية الأكاديمية في التعليم العالي بدءاً بالمؤسسات الأكاديمية، والمتمثلة في الجامعات مروراً بكافة أفراد المجتمع الأكاديمي، لذا يمكن تصنيف مجالات الحرية الأكاديمية إلى ما يأتي:

أولاً: حرية الجامعة

ويتضمن مجال الحرية الأكاديمية للجامعة ثلاثة مستويات، وهي:

أ . الاستقلال الإداري: ويُعد من أهم العوامل التي تساعد على تحقق المزيد من الفعالية والكفاءة للانطلاق نحو تحقيق رسالتها دون معوقات.

حيث يتضمن حرية الجامعة في اتخاذ القرارات الداخلة في نطاقها، وحرية البث في أمورها، وتصريف شؤونها الإدارية تدخل أو تسلط من جانب الأجهزة الـبيروقراطية الخارجية (مرسي، 1992: 38).

ويقتضي الاستقلال الإداري أن تضع الجامعة تشريعاتها، مثل: قوانينها واللوائح الخاصة بها، على أن تكون هذه القوانين متطورة فتلاحق تطور المجتمع الذي تحيا وسطه، وأن يكون للجامعة حرية وضع هياكلها التنظيمية والإدارية على أن تكون قابلة للتعديل، وأن تقوم بالوظائف الأساسية لإدارتها من تخطيط وتنظيم وإشراف ورقابة ذاتية، كما يكون لها الحق في تعيين كل من أعضاء هيئة التدريس والإداريين (عباس، 1998: 91).

ومن أهم المظاهر التي تساعد على تدعيم حرية الجامعة، واستقلالها الإداري تشكيل أجهزتها الإدارية العليا والوظائف القيادية بها بطريقة ديمقراطية على أساس الانتخاب الحر المباشر، والتمثيل الصادق للتنظيم الجامعي (رزق، 1994: 117- 118).

ويُعدّ الاستقلال الإداري للجامعة مطلباً أساسياً لسير العمل الجامعي وتقدمه، ولولاه لما استطاعت الجامعة أن تتمتع بالاستقلال الأكاديمي الذي ينعكس على أدائها لوظائفها التعليمية والبحثية، وخدمة المجتمع، بل والإنسانية جمعاء (القاضي، 1978: 55).

ب. الاستقلال الأكاديمي: ويعني حرية الجامعة في اختيار نظامها، وبرامجها، ومناهجها وطرائق التدريس، واختيار هيئة التدريس بها، بالإضافة إلى عدم وضع قيود على ما تدرسه الجامعة، أو ما يقوله وينشره أساتذتها، أو ما يعبرون عنه من آراء علمية وأكاديمية داخل الجامعة (مرسي، 1992: 34).

كما يتضمن الاستقلال الأكاديمي حرية الجامعة في وضع نظام الدراسة بها، وتحديد محتوى المقررات الدراسية، وتحديد أعداد الطلبة التي تتناسب مع إمكانات الجامعة، واختيار طرق التدريس، وأساليب التقويم المناسب للمواد الدراسية (رزق، 1994: 110).

كما يعني الاستقلال الأكاديمي أن تحكم الجامعة نفسها وفقاً لتقاليد ولوائح وقوانين نابعة من المحيط الجامعي نفسه، ولكن هذا الاستقلال ليس استقلالاً مطلقاً؛ لأن الحرية لا تعني التحرر المطلق، فالحرية هي النظام والإلتزام، لذا لا بد أن تأخذ مضمونها الاجتماعي من المجتمع الذي قامت به الجامعة لتخدمه وتنهض به (القاضي، 1987: 53).

ج . الاستقلال المالي: يُعدّ الاستقلال المالي للجامعات شرطاً ضرورياً للاستقلال الأكاديمي والإداري، وهو من أقوى الضمانات لحرية واستقلال الجامعات، والجامعة لا يمكن أن تستمر في أداء رسالتها دون أن يتوفر لها المال اللازم، بالإضافة إلى حرية التصرف في هذا المال دون تدخل الجهة الممولة (مرسي، 1992: 40).

وعلى الرغم من أن التمويل الحكومي للجامعات أمر لا بد منه، إلا أن تعدد المصادر المالية ووجود مصادر استثمار ثابتة يساعد على تحقيق قدر أكبر من الاستقلال المالي للجامعة (العودة، 1999: 52).

ومن أهم مظاهر الاستقلال المالي للجامعات ما يأتي:

– تعدد المصادر المالية للجامعات، حيث يُعدّ من أهم ضمانات الحرية الأكاديمية، وهو مصدر مهم للحد من الضغوطات والتدخلات في شؤونها، فكلما تعددت مصادرالتمويل ازدادت استقلالية الجامعة، وأصبحت أكثر قدرة على تأدية وظائفها وقيادة المجتمع نحو حياة أفضل، وفي المقابل كلما زاد اعتماد الجامعة على مصدر وحيد للتمويل كلما ازدادت تبعيتها للجهة الممولة، والتي تصبح هي المتحكم في الأولويات الجامعية، مما يقلص من هامش الحرية

الأكاديمية (عبد الله، 1994: 105). بالإضافة إلى توفير منابع مالية ذاتية للجامعة، بحيث تستطيع التصرف في نتاجها بحرية وانطلاق، كما تستطيع تنميتها من خلال ما تقوم به من نشاط علمي وإنتاجي (العودة، 1999: 51).

ولا شك بأن تعدد مصادر التمويل ذاتية، لا يعني إلغاء الدعم الحكومي للجامعات أو التقليل من أهميته، بل تخفيف الاعتماد عليه، وفي المقابل توفير مصادر مالية إضافية مما يحقق أكبر قدر ممكن من الاستقلالية للجامعة، ويوسع من حرية الجامعة، ويقلل من الضغوطات التي قد تفرض عليها (عبد الله، 1994: 106).

وبالرغم من ذلك فإن حرية الجامعة لا تعني أن تكون مستقلة تماماً عن الدولة، حتى في أفضل الجامعات العالمية لا يمكن للجامعة أن تستمر في وجودها دون دعم ومساعدة الدولة، ويُعدّ من مصلحة الدولة والجامعة أن يكون هذا التعاون حتى تستطيع الجامعة أن تؤدي مهمتها، بالإضافة إلى أهمية الجامعة في النمو الاقتصادي والثقافي والاجتماعي للدولة (ثورنز، 1998: 405).

- بناء هيكل للتنظيم المالي للجامعة، بحيث تقوم كل جامعة بإعداد ميزانيتها المالية السنوية بما يكفي لتغطية متطلباتها.
- تزويد الجامعة بقواعد مالية، ولوائح تتسم بأكبر قدر ممكن من المرونة، بحيث تستطيع تصريف شؤونها بحرية تامة وفقاً لسياسات ترسمها مجالسها المختلفة دون أي تدخل خارجي (القاضي، 1987: 56).

ويمكن القول بأن حرية الجامعة تعني التكامل بين المسؤوليات الثلاث، أي حريتها في صنع سياستها الأكاديمية والإدارية والمالية بدون أي تدخل أو رقابة، ويتضح التداخل بين المتويات الثلاثة، فلا يمكن للجامعة أن تحقق الاستقلال الأكاديمي دون الاستقلال الإداري ولا

يمكن تحقيق الاستقلال الأكاديمي والإداري دون توفر الاستقلال المالي، فحتى يتحقق جانب من جوانب الحرية الأكاديمية للجامعة لا بد من توفر حد معين من الجوانب الأخرى.

وهكذا فإن حرية الجامعة تتحقق بتكامل المستويات الثلاثة للاستقلال الأكاديمي والإداري والمالي، فممارسة الجامعة لأي مستوى فيها يتطلب بالضرورة ممارستها للجانبين الآخرين، حيث إن أبرز سمة للإدارة الجامعية هي أن العمل الفني يلتحم فيها مع العمل الإداري، ولا يمكن الفصل بينهما (رزق، 1994: 117).

ثانياً: حرية أعضاء هيئة التدريس

وتعني حقوق الأساتذة في الجامعات والأكاديميات بممارسة العمل بحرية دون تدخل، أو منع أو رقابة من الآخرين سواء كانت أي سلطة إدارية، أو سياسية، أو دينية أو اجتماعية، أو أي هيئة أخرى خارج الجامعة (صالح، 2000: 227).

وهذا لا يعني بأن حرية عضو هيئة التدريس مطلقة، بل نابعة من المسؤولية الملقاة على عاتقه، والتي تتطلب منه الالتزام وممارسة الحرية الأكاديمية المتاحة بمسؤولية.

وتتمثل حرية عضو هيئة التدريس في الجوانب الآتية (محافظة، 1998: 172):

- حريته في اختيار طريقة التدريس التي يرى مناسبتها لطلبته.
- حريته في اختيار الموضوعات التي يدرسها ضمن إطار الخطط المقررة.
- حريته في التحدث في الموضوعات ذات العلاقة بموضوع المادة العلمية التي يدرسها.
- حريته في تقييم طلبته بالطريقة التي يراها مناسبة.

كما أشار حمادة (1989: 61) إلى ما يأتي:

- مشاركته في وضع محتوى المقررات التي تدرس في القسم ضمن مجال تخصصه.
- حرية عضو هيئة التدريس في اختيار مراجع المقررات التي يدرسها.

ويذكر صالح (2000: 227) بعض هذه الجوانب، ومنها:

- حريته في وضع تفصيلات خططه الأكاديمية، فالأستاذ لا يحتاج أن يراجعه أحد في خططه الدراسية أو البحثية.
- حريته في اختيار وإجراء البحوث ونشر نتائجها بدون حذف أو تعديل.
- حريته في البحث عن الحقيقة ونشر ما توصل إليه منها، وتفسيرها في نطاق معرفته الأكاديمية بالشكل الذي يراه مناسباً (الكيلاني وعدس، 1984: 70).

أما محافظة (1998: 173) فأكد على ما يأتي:

- حريته في إبداء رأيه في التعيينات الإدارية الأكاديمية.
- حريته في إبداء رأيه بالأمور الأكاديمية دون الخوف من فقدان الوظيفة، أو الامتيازات الجامعية.
- حريته في إيصال اقتراحاته من خلال القنوات المناسبة إلى الإدارة العليا بالجامعة.
- حريته في مناقشة البرامج التعليمية في الجامعة.
- حريته في مناقشة الإجراءات والسياسات الجامعية.
- حريته في المشاركة في النشاطات والخدمات التطوعية ضمن المجتمع المحلي.
- حريته في المشاركة في النشاطات والخدمات التطوعية ضمن مجتمع الجامعة.
- حريته في الانضمام إلى الجمعيات والاتحادات في مجال تخصصه.
- حريته في مناقشة القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وإبداء رأيه الموضوعي فيها.

ويتضح بأن حرية عضو هيئة التدريس تتضمن المجالات الآتية:

- حرية التعليم والتدريس.
- حرية البحث والتعلم.

- مشاركة عضو هيئة التدريس في صنع القرار الجامعي وفتح نوافذ التعبير.
- مشاركة عضو هيئة التدريس في الخدمات والنشاطات التطوعية.

وتُعد حرية عضو هيئة التدريس من أساسيات النظام الجامعي، وليس من كمالياته، فإذا انتقصت حريته انعكس ذلك على حرية واستقلال الجامعة بشكل عام، وبدون استقلال الجامعة لا يمكن أن يكون للجامعة شخصيتها (القاضي، 1987: 52).

خصائص الحرية الأكاديمية

تمتاز الحرية الأكاديمية بالعديد من الخصائص العامة التي تتلخص في الآتي (سكران، 2001: 58):

1. الحرية الأكاديمية هي عبارة عن حق مشروع خاص بأعضاء المجتمع الأكاديمي من الباحثين وأعضاء هيئة التدريس والطلاب أفرادًا وجماعات، يتميزون بها عن سائر الأفراد والجماعات بحكم طبيعة العمل الذي يمارسونه؛ ويضمن هذا الامتياز لهم الاستمرارية في العمل العلمي اللازم لإثراء العلم والمعرفة وتقدمهما.
2. تتضمن الحرية الأكاديمية حق الباحثين وأعضاء هيئة التدريس في البحث والتدريس في مجال تخصصاتهم داخل الجامعة وخارجها.
3. تتضمن الحرية الأكاديمية حق أعضاء هيئة التدريس والباحثين في المشاركة في اتخاذ القرارات الجامعية دون الانفراد باتخاذ القرارات مهما كانت درجاتهم العلمية.
4. تتضمن الحرية الأكاديمية حق الطلبة الجامعي في التعلُّم، أي حقه في اختيار التخصص الذي يدرسه والمواد وطرق التدريس المناسبة، وحقه في المناقشة والحوار، وحقه في استخلاص النتائج بنفسه.

5. تتضمن الحرية الأكاديمية حق الطلاب في اتخاذ القرارات الخاصة بهم داخل الجامعة، وتنمية الإحساس بمسئوليتهم من خلال المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالجامعة.

6. تتضمن الحرية الأكاديمية حق الجماعات الأكاديمية على مستوى المجالس الجامعية المختلفة في اتخاذ القرارات الأكاديمية والإدارية والمالية.

7. تتضمن الحرية الأكاديمية حق الجماعات الأكاديمية في التمتع بها، بغض النظر عن معتقداتهم وفلسفاتهم، وآرائهم التي يؤمنون بها.

8. تتضمن الحرية الأكاديمية معنى الإلتزام، فلا حرية بلا إلتزامات، ولا حقوق بلا واجبات، وذلك يعني بأن الجماعة الأكاديمية عليها الإلتزام بأداء ما عليها من واجبات على أكمل وجه، كما أن على الأكاديميين ممارسة حريتهم ممارسة مسؤولة دون الوقوع تحت المساءلة القانونية.

9. تتضمن الحرية الأكاديمية حق الحصول على الأمن الوظيفي والحماية، فلا يستطيع الأكاديمي ممارسة عمله بحرية ما لم يحصل على الحماية الكافية لها.

10. تتضمن الحرية الأكاديمية عدم وجود تمييز مقنن واضح ضد الباحثين والأكاديميين المنتمين للمؤسسة الجامعية أو البحثية، بسبب الأصل أو الجنس أو الميول أو القناعات الفكرية والسياسية.

11. تتضمن الحرية الأكاديمية الإلتزام بالمعايير الموضوعية والعلمية في مجال التعيين والترقيات والتأهيل، بالإضافة إلى عدم التدخل في الشؤون التدريسية والأكاديمية للأستاذ الجامعي (عبدالله، 1994: 107).

12. الحرية الأكاديمية ليست مطلقة، ولا تعني التحرر المطلق من القيود، بل هي حرية نسبية تحكمها ضوابط وتحدها حدود على الأكاديميين الالتزام بها وعدم تجاوزها، فهي حرية تعني النظام والإلتزام (القاضي، 1987: 52)، فالحرية الأكاديمية لا تسمح بالقذف، والتشهير أو

الإساءة، وتشويه سمعة الغير، ولها حدود يجب أن تحترمها مثل ديانات الآخرين وأهداف المؤسسة الأكاديمية أو البحثية، وأهداف المجتمع الذي تعيش في إطاره (صالح، 2000: 229).

ثانيا: الدراسات السابقة

قامت الباحثة بالبحث عن الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع المطروح في قواعد البيانات الأجنبية، والدوريات العربية، والرسائل العلمية في جامعة اليرموك، وفيما يلي عرض لبعض الدراسات التي توفرت للباحثة التي أجريت بغرض التعرف على تصورات أعضاء هيئة التدريس لواقع الحرية الأكاديمية .

دراسة كارت (1991) التي أجريت بغرض التعرف إلى تصورات أعضاء هيئة التدريس لواقع الحرية الأكاديمية في جامعات الولايات المتحدة الأمريكية. تكونت عينه الدراسة من (57) عضو هيئة تدريس ممن أمضوا في مهنة التدريس عشر سنوات فأكثر في أقسام كلية الهندسة والفنون في جامعة ولاية بنسلفانية، حيث دارت أسئلة المقابلات حول أهمية الحرية الأكاديمية، وما إذ كانت هناك أي تهديدات تحيط بها، وكذلك عن أهمية مدة الخدمة كحماية ضرورية للحرية الأكاديمية، أظهرت نتائج الدراسة أن الأساتذة في كل من التخصصين يشتركون في إدراكهم لأهمية الحرية الأكاديمية، وبخاصة في مجال التدريس، والبحث العلمي غير أنهم لا يدركون بنفس الكيفية الأخطار والتهديدات المحيطة بها، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق في تصوراتهم، لصالح تخصص الفنون.

وقام محافظه (1994) بدراسة هدفت الكشف عن الحرية الأكاديمية في الجامعة الأردنية، وذلك باستعراض القوانين والأنظمة التي تنظم إدارة الجامعة، كما أوضحت الدراسة أن هذه الجامعات تتميز باستقلال مالي، ويتوفر فيها المناخ الملائم لممارسة الحرية الأكاديمية بمفهومها

العصري، وأوضحت أن الوقت قد حان في ظل التحول الديمقراطي لإعادة النظر في المواد القانونية التي تحد من الحرية الأكاديمية في هذه الجامعات، كما بينت إن إنشاء العديد من الجامعات الخاصة وزيادة عدد من الجامعة الوطنية في المملكة، يقتضيان إيجاد جهاز وطني رفيع المستوى، لاعتماد الجامعات الأردنية كلها اعتماداً عاماً، وخاصاً من أجل ضمان مستوى رفيع للتعليم العالي في البلاد. في حين أشارت إلى أن مجلس التعليم العالي لم يعد قادراً على القيام بالمهام الموكلة إليه من مجلس الأمناء، فلا يستطيع تدبير الموارد المالية لها، ولا الحفاظ على استقلالها الإداري كما أنه عجز عن تطوير التعليم العالي، وتحسين مستوى أدائه، بل كان أداة في يد الحكومات المتعاقبة للتدخل في الشئون الإدارية والمالية والأكاديمية للجامعات.

وفي دراسة كيث (Keith, 1997) التي هدفت الكشف عن مواقف أعضاء هيئة التدريس تجاه الحرية الأكاديمية في الجامعات الأمريكية، وكانت أسئلة الدراسة المطروحة تدور حول كيف يعرف أعضاء الهيئة التدريسية الحرية الأكاديمية؟ وما الذي يتصورونه أنه تهديد للحرية الأكاديمية، وما يحميها؟ وكيف تتباين مواقف أعضاء الهيئة التدريسية تجاه الحرية الأكاديمية من خلال الضبط الأكاديمي المؤسسي حالة التثبيت؟ وأشارت الدراسة إلى أن أعضاء الهيئة التدريسية عرفوا الحرية الأكاديمية التدريس، وإجراء الدراسات دونما تدخل أو مضايقة، كما بينت الدراسة أن أعضاء هيئة التدريس لا يرون أن خطراً كبيراً، أو تهديداً على الحرية الأكاديمية في جامعاتهم بل كان يشعرون أن حريتهم الأكاديمية مصانة بدرجة جيدة، حيث أظهروا ثقة عالية بأنفسهم كحماة للحرية الأكاديمية، ومدافعين عنها، كما بينت الدراسة أن أعضاء هيئة التدريس أجمعوا على أن أعضاء هيئة التدريس غير المثبتين بشكل دائم في الوظيفة لديهم حرية أكاديمية اقل مما لدى الأعضاء المثبتين.

وأجرى الجاير (1998) دراسة هدفت الكشف عن تصورات طلبة الدراسات العليا لممارسة ديمقراطية التعليم والحرية الأكاديمية في ليبيا، وذلك ضمن خمسة مجالات، وهي: الحرية الأكاديمية، وتنوع التعليم، والمعاملة الديمقراطية، وتكافؤ الفرص التعليمية، والنشاطات المرافقة، حيث تم استخدام أداة مكونة من (57) فقرة تم تطبيقها على عينة مكونة من (300) طالباً وطالبةً بالمعاهد العليا، موزعين على تخصصين، وهما، الأكاديمي والمهني. أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود ممارسات جيدة لديمقراطية التعليم لجميع مجالات الدراسة، وكانت النسبة الأعلى لمجال تنوع التعليم والحرية الأكاديمية، حيث احتل المرتبة الأولى، ثم تلاه مجال ديمقراطية التعليم، واحتل مجال التسهيلات المادية والخدمات العامة المرتبة الثالثة، وفيما يتعلق بتأثير الجنس والتخصص، أظهرت النتائج أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى التخصص، لصالح التخصص الأكاديمي، ولم تظهر هناك فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للجنس.

وأجرى باتشيلور (Bachelor, 1999) دراسة هدفت الكشف عن سياسة الانفتاح في الجامعات والحرية الأكاديمية الفردية. تكونت عينة الدراسة من (312) أستاذ من جمعية كارلتون الأمريكية. أظهرت نتائج الدراسة أن عضو هيئة التدريس يعبر أحياناً عن أراء مناهضة لفلسفة الجامعة التي يعمل بها، ويضطر إلى انتقادها متسترا وراء حريته الأكاديمية، ولكن الجامعة لا يمكن أن تقف مكتوفة الأيدي، وذلك لأن الجامعة تعتمد على المجتمع والدولة في دعمها المادي والمعنوي، وأن الجامعة يجب أن تتعاون أكثر مع الآراء التي تنطلق من الداخل وتطالب بالإصلاح.

وأجرى وارنر (Warner, 2000) دراسة هدفت الكشف عن آراء وأعضاء الهيئة التدريسية والطلبة بخصوص الحرية الأكاديمية والتعبير الفني، كما هدفت الكشف عن المقارنة بين أراء مدراء كليات المجتمع، وأعضاء الهيئة التدريسية، والطلبة في قسم الفنون الجميلة بكليات المجتمع في

ميرلاند في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بخصوص خيارات المؤسسة، وبدائل السياسة لغرض الأعمال الفنية الجدلية للطلبة، وقد تناولت أسئلة الدراسة، مفهوم الحرية الأكاديمية، ومبدأ الحياد المؤسسي وسياق الطرح. أظهرت نتائج الدراسة وجود آراء مختلفة بين المدراء وأعضاء الهيئة التدريسية والطلبة بخصوص الحرية الأكاديمية، كما أظهرت الدراسة وجود تباين في ممارسة تعريف الحرية الأكاديمية بين المؤسسة المختلفة.

كما أجرى طه (Taha, 2001) دراسة هدفت الكشف عن الحريات الأكاديمية في الجامعات العربية، كما هدفت الدراسة إلى البحث عن معنى الحرية الأكاديمية ومدلولها وتطبيقها في الجامعات العربية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام مقابلة مع ثمانية من أعضاء هيئة التدريس، ممن لديهم خبرة في التدريس في الجامعات العربية، وواحد من الذين عمل رئيساً للجامعة، وبينت النتائج أن التعليم العالي في الجامعات العربية غير قادر على تقديم نوعية جيدة من التعليم، كما أن معظم أعضاء هيئات التدريس في الجامعات هم من الذين أكملوا دراستهم في جامعات أجنبية في أوروبا وأمريكا، وهم يرون أن هناك تشابهاً بين الجامعات في إدراك الحرية الأكاديمية والاعتقاد بها، وهذا بالتالي سيؤدي إلى الحريات العامة التي تؤيدها المجتمعات الديمقراطية، كما بينت الدراسة بأن التاريخ الإسلامي تمتع بقدر كبير من الحرية الأكاديمية، وأن أنظمة الحكم الحالية في الدول العربية تميل إلى السيطرة على التعليم العالي، لذا فهي تضع حداً للحريات الأكاديمية، وحيث أنه يتوقع من الجامعات في الدول العربية أن تعمل على تطوير وتقدم المجتمع، فمن المحتمل أن يحدث تصادم في الوقت الحالي من أجل تطبيق الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية، وقد أوصى الباحث أن تجرى دراسة في التاريخ، تبحث عن معنى الحرية الأكاديمية ومدى تطبيقها في كل قطر عربي حتى يمكن تعميم النتائج بشكل أكثر منطقية.

وفـي دراسـة تحليلـة قـام بهـا قمبـر (2001) هـدفت الكـشف عـن الحريـة الأكاديميـة فـي الجامعات العربية، وإن مفهوم الحرية الأكاديمية ما يزال مفهوما حديث نسبياً، ولم يتأصل تشريعياً ولا مهنياً إلا في العقود الأخيرة كامتياز خاص لأساتذة الجامعات، والذين يشتغلون بالمعرفة العلمية، إنتاجاً ونقداً وتطويراً، وهذا الامتياز في الدول الغربية، صاحبه النشأة والممارسة ولا يزال مرهوناً بأيدي السلطات التي تتحيز لسياسات حكيمة، وهو كذلك في الدول العربية التي استعارته كجزء من منظومة العناصر التي تحتويها نظمها التعليمية، كما بينت الدراسة أن الحرية الأكاديمية أمل مرغوب لأنه يربط قوتين لابد من التوسط بينهما، وهما الجامعات والحكومات ، موضحا أن الجامعة عليها سياسة النهوض بالمسؤوليات الجامعية في البحث والتدريس وخدمة المجتمع، والحكومة عليها أن ترفدها بصلاحيات وظيفية وقانونية خاصة، واحترام استقلاليتها، وتعزيز ماليتها على أن تكون هناك قوة نقابية ترعى مصالح الجامعات، وهذا ما يزال في التمنيات ما لم تتأصل قيم الديمقراطية، وترتفع راية الحرية في المجتمعات حتى تتمكن الحرية الأكاديمية من القيام في الجامعات.

وأجرى الزيود (Alzyoud, 2001) دراسة هدفت الكشف عن الحرية الأكاديمية واستقلال الجامعة وسياسة القبول في الجامعات الأردنية العامة، كما هدفت الكشف عن مدى توفر الحرية الأكاديمية للأكاديميين والطلاب واستقلال الجامعة، وتكافؤ الفرص في القبول في الجامعات الأردنية العامة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أسلوب البحث النوعي والكمي، وقد استخدم الباحث استبانه تم توزيعها على طلبة الدراسات العليا، كما قام بإجراء مقابلات مع صانعي القرار وأعضاء هيئة التدريس. وقد تألفت عينة الدراسة من (40) عضو هيئة تدريس، و(10) من صانعي القرار و(763) طالباً وطالبةً، أظهرت نتائج الدراسة أن سياسة القبول في التعليم الجامعي

لا تحقق تكافؤ الفرص بين الطلبة، وأن وجود سياسة قبول ملزمة للجامعات يتعارض مع استقلال الجامعة والحرية الأكاديمية.

وأجرت ريما بني عواد (2002) دراسة هدفت الكشف عن مدى توفير الجامعات الأردنية للحريات الأكاديمية كما يراها رؤساء الأقسام وأعضاء هيئة التدريس أنفسهم. تكون مجتمع الدراسة من جميع رؤساء الأقسام الأكاديميين، وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الحكومية، وقد تم اختيار عينة عشوائية عدد أفرادها (398) من مجتمع الدراسة، وقد استخدمت ريما بني عواد في هذه الدراسة استبانه مكونة من (58) فقرة موزعة على أربعة مجالات، وهي: مدى توفير الحرية الأكاديمية في مجال التدريس، وفي مجال البحث العلمي، وفي مجال اتخاذ القرارات، ومجال التعبير عن الرأي، أظهرت نتائج الدراسة أن الحريات الأكاديمية تتوفر بدرجة عالية، وأن مجال توفير الحريات في التدريس احتل المرتبة الأولى، بينما احتل مجال توفر الحرية الأكاديمية في مجال اتخاذ القرارات المرتبة الأخير، كما بينت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر رؤساء الأقسام تعزى لمتغير الجنس، والخبرة، والتخصيص.

وقد أجرى خطايبه (2004) دراسة هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى ممارسة الحرية الأكاديمية لدى طلبة الدراسات العليا في جامعة اليرموك، والبالغ عددهم (2448) وقد تم اختيار عينة عشوائية بنسبة (26%) من الطلبة، وتوزيع إستبانه لبيان ممارسات الطلبة التي تختلف باختلاف الجنس، ومستوى البرنامج، والكلية، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة الدراسات العليا (الدكتوراه والماجستير) في جامعة اليرموك للعام الدراسي 2004/2003. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: توفر الحرية الأكاديمية في مجال التدريس بنسبة متوسطة بلغ (302)، كما توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ممارسة أفراد العينة للحرية الأكاديمية في جامعة اليرموك تعزى لمتغير الجنس، لصالح الإناث، ولمتغير الكلية لصالح كليتي التربية والشريعة

في مجال حرية التعبير عن الرأي في قاعة الدراسة، كما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير مستوى الدراسة، أو مستوى البرنامج.

كما أجرى جوابره (2005) دراسة هدفت التعرف على مفهوم الحرية المسئولة كما يراها المعلمون والطلبة في المدارس في المملكة الأردنية الهاشمية، وإلى إيجاد العلاقة بين درجة ممارس الحرية المسئولة بين متغيرات: (الجنس، الإقليم، المؤهل العلمي، التخصص، الخبرة في التدريس لدى المعلمين)، ومتغيرات: (الجنس، الإقليم،المستوى العلمي التخصص لدى الطلبة)، تكون مجتمع الدراسة من المعلمين والطلبة في المرحلة الثانوية حيث بلغ مجتمع الدراسة للمعلمين (13377) معلماً ومعلمةً والطلاب (152044) طالباً وطالبةً وموزعين على الإقاليم الثلاثة، بلغ عدد المعلمين في عينة الدراسة (502) معلماً ومعلمةً ومن الطلبة (972) طالباً وطالبةً، حيث تم اختيار عينة طبقية عشوائية حسب الأقاليم الثلاثة، وقام الباحث بتطوير استبانتين، مكونة من (40) فقرة للمجالات الثلاثة، وهي: مجال مفهوم الحرية المسئولة، ومجال الإلتزام بالعمل والنظام، والمجال الأخلاقي والإنساني، وقد بينت نتائج الدراسة ما يأتي: وجود فروق تعزى لأثر متغيرات الإقليم والمؤهل العلمي، الخبرة في التدريس، وكانت لصالح إقليم الشمال والجنوب، والخبرة من (15) سنة فما فوق لدى المعلمين، كما أظهرت وجود فروق تعزى لأثر متغيرات الجنس، الإقليم، والتخصص على مجال الحرية المسئولة، ومجال الإلتزام بالعمل والنظام، والمجال الأخلاقي والإنساني لدى الطلبة كانت لصالح الذكور، وإقليم الشمال والتخصص المهني.

وفي دراسة جولديل (Goldell, 2005) والتي هدفت التعرف على تصورات أساتذة الجامعات عن الحرية الأكاديمية في جامعة كومنولث فيرجينا، حيث أجريت مقابلات منظمة في كلية علم الاجتماع، وكانت أسئلة المقابلة تدور حول أهمية الحرية الأكاديمية كونها ميزة مهمة في مهنة التعليم العالي، إلى جانب التهديدات الحاضرة للحرية الأكاديمية، وقد ركزت الدراسة على

التصورات التي لدى الأساتذة في تخصصات مختلفة، حيث أجمع أغلب أفراد العينة على أهمية الحرية الأكاديمية كونها ميزة هامة للتعليم الجامعي، فضلا عن إجماعهم على وجود أخطار تهدد ممارسة الحرية الأكاديمية، ولكن برغم هذه الأخطار فقد أجمع أفراد العينة أيضاً على أن الحرية الأكاديمية حق يجب أن يُمارس.

وأجرى الشبول (2006) دراسة هدفت الكشف عن واقع ممارسة الحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة كما يراها أعضاء هيئة التدريس والطلبة دراسة مقارنة. أظهرت نتائج الدراسة أن التدخلات الخارجية من خارج إطار المجتمع الأكاديمي في جامعة تسئ للحرية الأكاديمية وتؤدي إلى تدني الوعي والمعرفة في الجامعات بالحرية الأكاديمية، وإلى تدني حرية البحث والتفكير العلمي، وأن الجامعات الأردنية منقوصة الاستقلال الإداري، والمالي، والعلمي، كما أن قبول أعضاء هيئة التدريس في الجامعات لا يتم بحسب معايير الكفاءة العلمية، وإنما بحسب معايير أخرى.

وفي دراسة إبراهيم (2008) التي هدفت الكشف عن الحرية الأكاديمية للباحثين وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، وقد تكونت عينة الدراسة من (143) باحثاً و(120) عضو هيئة تدريس في الجامعات الثلاث (جامعة الإسكندرية، وجامعة القاهرة، و جامعة أسيوط). استخدمت الباحثة استبانتين، الأولى استبانة استطلاع لآراء الباحثين، والثانية استبانة استطلاع لآراء أعضاء هيئة التدريس حول واقع الحرية الأكاديمية في الجامعات المصرية، وقد تقسيم الاستبانة إلى أربعة محاور، وهي: (الحريات، والالتزامات، والمعوقات، والضمانات). وكانت أهم نتائج الدراسة ما يأتي: وجود الكثير من المعوقات، أمام ممارسة الحرية الأكاديمية سواء للباحثين، أو لأعضاء هيئة التدريس، كما أن بعض مظاهر الحرية الأكاديمية لا تتحقق مطالبها، كذلك الضمانات اللازمة لممارسة الحرية الأكاديمية غير متحققة، ووجود تأثير المتغير النوع، نوع الكلية

لمـدى إدراك أعضاء هيئـة التدريس لواقـع الحريـة الأكاديميـة، بينمـا لا يوجـد تـأثير لمتغيـر الرتبـة الأكاديميـة، ووجـود تـأثير لمتغيـر نـوع الكليـة لمـدى تحقـق الحريـة الأكاديميـة لـدى أعضاء هيئـة التدريس، بينما لا يوجد تأثير لمتغير الرتبة الأكاديمية.

التعقيب على الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها

يتضح من الدراسات السابقة أنها هدفت إلى بيان أهمية الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات والتوصل إلى المعنى الحقيقي لمفهوم الحرية الأكاديمية، كما هدفت غالبية الدراسـات إلـى التعـرف علـى تـصورات أعـضاء هيئـة التـدريس لواقـع الحريـة الأكاديميـة، ومـدى ممارسـتهم لهـا، كدراسـة (كـارت، 1999)، ودراسـة (عبيـد، 1994)، ودراسـة (محافظـة، 1994)، ودراسة (كيث، 1997)، ودراسة (الجاير، 1998)، ودراسة (وارنر، 2000)، ودراسة (طه، 2001)، ودراسة (قمبر، 2001)، ودراسة (الزيود، 2001)، ودراسة (بني عواد، 2002)، ودراسة (خطايبة، 2004)، دراسة (جولديل، 2005)، ودراسة (إبراهيم، 2008).

اتفقـت الدراسـة الحاليـة مـع الدراسـات الـسابقة مـن حيـث أنهـا اهتمـت بموضـوع الحريـة الأكاديمية، ومدى ممارسة أعضاء هيئة التدريس لها في الجامعات وتصوراتهم لها، ولكنها اختلفت عنها من حيث أنها تناولت موضوع بغاية الأهمية، وهو التعرف على المشكلات التي تواجه ممارسة الحريـة الأكاديمية، ووضـع مقترحات تعمل علـى تطوير الحريـة الأكاديمية، وتفعيلها فـي الجامعات الأردنيـة، كمـا حاولـت هـذه الدراسـة التعـرف علـى أهـم المقترحـات التـي مـن شـأنها تطـوير الحريـة الأكاديمية لممارستها على أكمل وجه، واختلفت أيضاً في الفترة الزمنية والمجتمع والعينة والأداة التي استخدمت لأغراض الدراسـة. كمـا أفـادت الباحثـة مـن الدراسـات الـسابقة فـي تـصميم هـذه الدراسـة، وإثراء الأدب النظري، وقد أفادت من ذلك في مناقشة نتائج الدراسة، ومقارنتها مع بعض الدراسات السابقة المرتبطة بها.

ورغم أن معظم الدراسات السابقة تكونت عينة الدراسة فيها من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والكليات، إلا أن دراسة الجاير (1998)، وخطايبة (2004)، ضمت في عينتها طلاباً وطالبات، وذلك تبعاً لأهداف كل دراسة من الدراسات السابقة.

كما اهتمت الكثير من الدراسات بالكشف عن واقع الحرية الأكاديمية ومفهومها، ويُلحظ ندرة الدراسات التي بحثت في العوامل التي تحد منها، أو رسم بعض المقترحات التي تفعلها في الجامعات، وهذا ما يميز الدراسة الحالية حيث أضافت إلى دراسة مفهوم الحرية الأكاديمية ووضعها الراهن ومجالاتها، فهي تناولت العوامل التي تحد منها، وتقدم مقترحات لتفعيل الحرية الأكاديمية. وتطويرها.

بالإضافة إلى ذلك أكدت الدراسات على أهمية الحرية الأكاديمية، ونادت بإعطائها مجالاً أرحب في التعليم العالي، وأوصت معظمها بإجراء المزيد من البحوث والدراسات حول موضوع الدراسة، مما يؤكد ما ورد في الدراسة الحالية بأن موضوع الحرية الأكاديمية موضوع جدير بالبحث والدراسة على مختلف العصور، وفي مختلف المجتمعات نظرًا لاعتباره ركيزة أساسية في نمو الجامعات.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يتضمن هذا الفصل عرضاً للإجراءات المتبعة في تحقيق أهداف الدراسة بدءاً من وصف مجتمع الدراسة، وطريقة اختيار العينة والأدوات المستخدمة، وأهم المراحل التي ستمر بها تطوير هذه الأدوات، وصدقها وثباتها، والطرق الإحصائية التي سيتم استخدامها في تحليل العينات لاستخراج النتائج.

منهج الدراسة

قامت الباحثة باستخدام المنهج الوصفي المسحي الكمي، وذلك بعمل استبانة توزع على أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة.

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، ممن هم برتبة أستاذ، وأستاذ مشارك، وأستاذ مساعد في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة في شمال الأردن (جامعة اليرموك، وجامعة عجلون الوطنية، وجامعة البلقاء التطبيقية فرع عجلون)،حيث بلغ عددهم (1107) تم اختيارهم بالطريقة القصدية للعام الدراسي (2013–2014). والجدول (1) يبين أعداد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية.

الجدول (1)

توزع أفراد مجتمع الدراسة

الجامعة	عدد أعضاء هيئة التدريس
جامعة اليرموك	933
جامعة عجلون الوطنية	67
جامعة البلقاء التطبيقية فرع عجلون	107
المجموع	**1107**

عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من (288) عضواً من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الأردنية، بما نسبته (26%)، تم اختيارهم بالطريقة الطبقية ثم العشوائية النسبية البسيطة، وجدول (2) يوضح توزع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغيرات الدراسة (نوع الجامعة، والجنس، والرتبة الاكاديمية، والجامعة التي تخرج فيها).

الجدول (2)

توزع افراد عينة الدراسة وفقاً لمتغيرات الدراسة

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
نوع الجامعة	حكومية	257	89.2
	جامعة خاصة	31	10.8
الجنس	ذكر	195	67.7
	أنثى	93	32.3
الرتبة الأكاديمية	أستاذ	11	3.8
	أستاذ مشارك	72	25.0
	أستاذ مساعد	126	43.8
	أخرى	79	27.4
الجامعة التي تم تخرج فيها	عربية	229	79.5
	أجنبية	59	20.5
	المجموع	**288**	**%100.0**

أداة الدراسة

قامت الباحثة بالرجوع إلى الدراسات السابقة والأدب النظري لتطوير أداة الدراسة، وهي: الاستبانه، حيث اعتمدت الباحثة في تطويرها على الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الحرية الأكاديمية، وهي: دراسة كارت (1991)، دراسة قمبر (2001)، دراسة طه (2001)، دراسة عبيد (1994)، دراسة محافظة (1994)، دراسة كيث (1997)، دراسة الجابر (1998)، دراسة بني عواد (2002)، دراسة خطايبة (2004). دراسة جولديل (2005)، دراسة إبراهيم (2008)، وتكونت الأداة من عدة مجالات، ولكل مجال عدد من الفقرات الخاصة به، واستخدمت الباحثة التدريج الخماسي (أوافق بدرجة كبيرة جداً، بدرجة كبيرة ، بدرجة متوسطة، بدرجة قليلة، بدرجة قليلة جداً).

كما قامت الباحثة بوضع سؤالين مفتوحين اختياريين في نهاية الاستبانه، والسؤال الأول يتعلق بالمشكلات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس عند ممارستهم الحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية، والسؤال الثاني يتعلق بالمقترحات التي تعمل على تطوير الحرية الأكاديمية، وتفعيلها في الجامعات الأردنية، ومن ثم قامت الباحثة بتحليل الإجابة الوصفية لهذين السؤالين.

صدق أداة الدراسة

تم عرض الأداه بصورتها الأولية على (10) محكمين (ملحق 2) للنظر في الأداه من حيث الصياغة اللغوية وارتباط الفقرات مع المجال وقد تم اعتماد ما نسبته 80% للحكم على الفقره وفي ضو توجيهات المحكمين تم التعديل على صياغة بعض الفقرات وخرجت الاستبانه بصورتها النهائية بـ (35) فقرة.

لاستخراج دلالات صدق البناء للأداة، استخرجت معاملات ارتباط فقرات الأداة مع الدرجة الكلية في عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة تكونت من (30) عضو تدريس، حيث تم تحليل فقرات الأداة وحساب معامل تمييز كل فقرة من الفقرات، حيث أن معامل التمييز هنا يمثل دلالة للصدق بالنسبة لكل فقرة في صورة معامل ارتباط بين كل فقرة وبين الدرجة الكلية من جهة، وبين كل فقرة وبين ارتباطها بالمجال التي تنتمي إليه، وبين كل مجال والدرجة الكلية من جهة أخرى، وقد تراوحت معاملات ارتباط الفقرات مع الأداة ككل ما بين (0.48-0.84)، ومع المجال (0.55-0.90)، كما هو مبين في الجدول (3).

الجدول (3)

معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية والمجال التي تنتمي إليه

رقم الفقرة	معامل الارتباط مع المجال	معامل الارتباط مع الأداة	رقم الفقرة	معامل الارتباط مع المجال	معامل الارتباط مع الأداة	رقم الفقرة	معامل الارتباط مع المجال	معامل الارتباط مع الأداة
1	**0.73	**0.59	13	**0.71	**0.67	25	**0.77	**0.77
2	**0.73	**0.54	14	**0.67	**0.61	26	**0.82	**0.77
3	**0.86	**0.79	15	**0.76	**0.61	27	**0.64	**0.65
4	**0.74	**0.69	16	**0.67	**0.52	28	**0.62	**0.65
5	**0.80	**0.71	17	**0.71	**0.54	29	**0.55	**0.49
6	**0.90	**0.84	18	**0.86	**0.73	30	**0.86	**0.79
7	**0.74	**0.77	19	**0.75	**0.63	31	**0.82	**0.71
8	**0.85	**0.77	20	**0.73	**0.61	32	**0.88	**0.75
9	**0.86	**0.83	21	**0.64	**0.66	33	**0.86	**0.75
10	**0.89	**0.82	22	**0.81	**0.73	34	**0.85	**0.73
11	**0.64	**0.75	23	**0.71	**0.74	35	**0.77	**0.64
12	**0.65	**0.48	24	**0.67	**0.63			

* دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05).

** دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01).

وتجدر الإشارة أن جميع معاملات الارتباط كانت ذات درجات مقبولة ودالة إحصائياً، ولذلك لم يتم حذف أي من هذه الفقرات، والجدول (4) يوضح معاملات الارتباط بين المجالات ببعضها والدرجة الكلية.

جدول (4)

معاملات الارتباط بين المجالات ببعضها والدرجة الكلية

	حرية الرأي والتعبير	البحث العلمي والنشر	التدريس والتعليم	خدمة المجتمع ومدى مشاركتهم في الحلول من أجل النهوض به	الدرجة الكلية
حرية الرأي والتعبير	1				
البحث العلمي والنشر	.743**	1			
التدريس والتعليم	.796**	.784**	1		
خدمة المجتمع ومدى مشاركتهم في الحلول من أجل النهوض به	.700**	.664**	.813**	1	
الدرجة الكلية	**.910****	**.871****	**.950****	**.868****	**1**

* دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05).

** دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01).

ثبات أداة الدراسة

للتأكد من ثبات أداة الدراسة، فقد تم التحقق بطريقة الاختبار وإعادة الاختبار (Test-Retest) بتطبيق الاختبار، وإعادة تطبيقه بعد أسبوعين على مجموعة من خارج عينة الدراسة مكوّنة من (30) عضو هيئة تدريس، ومن ثم تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين تقديراتهم في المرتين.

وتم أيضاً حساب معامل الثبات بطريقة الاتساق الداخلي حسب معادلة كرونباخ ألفا، والجدول رقم (5) يبين معامل الاتساق الداخلي وفق معادلة كرونباخ ألفا، وثبات الإعادة للمجالات والأداة ككل، واعتبرت هذه القيم ملائمة لغايات هذه الدراسة.

الجدول (5)

معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا وثبات الإعادة للمجالات والدرجة الكلية

المجال	ثبات الإعادة	الاتساق الداخلي
حرية الرأي والتعبير	0.92	0.94
البحث العلمي والنشر	0.87	0.85
التدريس والتعليم	089	0.89
خدمة المجتمع ومدى مشاركتهم في الحلول من أجل النهوض به	0.90	0.91
الدرجة الكلية	**0.92**	**0.96**

متغيرات الدراسة

اشتملت هذه الدراسة على المتغيرات المستقلة والتابعة الآتية:

أولا: المتغيرات المستقلة الوسيطة:

- الجنس، وله فئتان: (ذكر، أنثى).
- الرتبة، ولها ثلاثة مستويات: (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد).
- نوع الجامعة، ولها فئتان: (حكومية، خاصة).
- الجامعة التي تم التخرج فيها: (عربية، أجنبية).

ثانيا: المتغيرات المستقلة الرئيسية:

- الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس.
- المشكلات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس عند ممارستهم للحرية الأكاديمية.

ثالثا: المتغيرات التابعة:

- المقترحات التي تعمل على تطوير الحرية الأكاديمية وتفعيلها.

إجراءات الدراسة

بعد أن تم تصميم أداة الدراسة، شرعت الباحثة بإجراء الدراسة وفقاً لما يأتي:

1. الحصول على كتاب تسهيل مهمة موجهه إلى جامعة اليرموك، وجامعة البلقاء التطبيقة كلية عجلون، وجامعة عجلون الوطنية لتسهيل إجراءات تطبيق الدراسة حسب الأصول.
2. توزيع الاستبانة على أفراد عينة الدراسة من خلال التسليم باليد لكل منهم، وتوضيح طريقة الإجابة عليها، مع التركيز على أهمية الدقة والموضوعية، في الإجابة على فقرات الاستبانة.
3. جمع الاستبانات، ثم تفريغ البيانات وإدخالها إلى الحاسوب، واستخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات الاستبانة، ومن ثم تحليل النتائج باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، والتوصل إلى النتائج ومناقشتها للوصول إلى التوصيات.

المعالجة الإحصائية

تم استخدام المعيار الإحصائي الآتي للحكم على نتيجة المتوسطات الحسابية:

- 1 – أقل2.33: درجة قليلة
- 2.33– أقل 3.66: درجة متوسطة
- 3.66– 5: درجة كبيرة

وللإجابة عن أسئلة الدراسة استخدمت التحليلات الإحصائية الآتية:

1- للإجابة عن السؤال الأول والثاني تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعاً إلى متغيرات الجنس، ونوع الجامعة، والرتبة، والجامعة التي تخرج منها، كما تم استخدام

اختبار (F)، ولبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام تحليل التباين الرباعي (M ANOVA) واختبار شفيه للمقارنات البعدية.

2- للإجابة عن السؤال الثالث والرابع تم استخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والتكرارات حول مفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، وحول المشكلات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس عند ممارستهم للحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية، وفيما يتعلق بأهم الأفكار والمقترحات التي تعمل على تفعيل الحرية الأكاديمية وتفعيلها حيث تم دمج الإجابات المتشابهة، ووضعها في جدول خاص يبين عدد تكرارها ونسبها المئوية فضلاً عن الإجابات غير المتشابهة.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

تناول هذا الفصل عرضاً لنتائج الدراسة والتحليلات الإحصائية التي تم إجراؤها للإجابة عن أسئلة الدراسة، وتم عرض النتائج كالآتي:

أولاً: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الاول: "ما مفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، كما يتصوره الأساتذة أنفسهم؟".

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات تصورات أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية لدرجة مفهومهم لدرجة حريتهم الأكاديمية على أداة الدراسة، والجدول (6) يوضح ذلك.

الجدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع الفقرات مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	11	تعطي الجامعة لأعضاء هيئة التدريس الحرية الكاملة في اختيار موضوعات أبحاثهم	3.93	1.02	كبيرة
2	28	تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس الحرية في وضع الاختبارات وتصحيحها في ضوء أنظمة الجامعة	3.75	1.01	كبيرة
3	21	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس حرية اختيار أسلوب التدريس للتواصل مع الطلبة	3.65	.88	متوسطة
3	27	تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس الحرية في وضع خطة لكل مساق تشمل على العناصر الأساسية، أساليب التدريس، الأهداف، المحتوى، التقويم	3.65	1.09	متوسطة
5	19	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس حرية اختيار المادة التعليمية للمساقات الدراسية	3.57	.97	متوسطة

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
6	6	تتيح الجامعة الفرصة لأعضاء هيئة التدريس في المشاركة في المؤتمرات والندوات داخل الجامعة وخارجها	3.55	.96	متوسطة
6	24	تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس فرصة تدريس الساعات المعتمدة حسب الرتبة الأكاديمية	3.55	1.02	متوسطة
8	20	تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس الحرية في اختيار الموضوعات المراد تدريسها	3.54	.99	متوسطة
9	3	تشجع الجامعة أعضاء هيئة التدريس على الحوار بين مجتمعها	3.51	1.05	متوسطة
10	1	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس بحرية التفكير وتبني الرأي دون قيود	3.47	1.00	متوسطة
11	2	تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس حرية التفكير الناقد	3.44	.97	متوسطة
12	13	توفر الجامعة لأعضاء التدريس قواعد البيانات العالمية والتسهيلات المعلوماتية اللازمة للبحوث العلمية	3.40	.97	متوسطة
13	23	تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس اختيار طرق التقويم المناسبة	3.38	1.10	متوسطة
14	14	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس مجلات محكمة لنشر أبحاثهم	3.36	1.10	متوسطة
15	31	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس المشاركة بتقديم ندوات ودورات تدريبية تهدف خدمة المجتمع المحلي ومؤسساته	3.33	.99	متوسطة
16	25	توفر الجامعة لأعضاء هيئة التدريس المصادر والمراجع في مكتبة الجامعة	3.29	1.11	متوسطة
17	32	تشجع الجامعة أعضاء هيئة التدريس والطلبة على تقديم التعاون للمجتمع	3.27	.92	متوسطة
18	4	يتم التعامل بموضوعية مع أعضاء هيئة التدريس لكافة الرتب الأكاديمية	3.24	1.02	متوسطة
19	8	تشجع الجامعة أعضاء هيئة التدريس على التواصل مع البيئة المحلية لحل المشكلات	3.23	.98	متوسطة
20	22	توفر الجامعة لأعضاء هيئة التدريس التقنية والمراجع لكي تسهل عملية التعلم	3.21	1.02	متوسطة
21	34	تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس الفرصة في المشاركة الاجتماعية من خلال تمثيل الجامعة في المناسبات الدينية والوطنية	3.17	1.19	متوسطة

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
22	30	تشجع الجامعة أعضاء هيئة التدريس على المساهمة في الخدمات التطوعية للمجتمع المحلي	3.16	1.02	متوسطة
23	26	تمنح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس ساعات حرية اختيار ساعات التدريس والساعات المكتبية لتوزيعها بما يتلائم حاجات الطلبة	3.12	.96	متوسطة
23	33	تقدم الجامعة لأعضاء هيئة التدريس التسهيلات اللازمة كافة لتقديم الخدمات التطوعية للمجتمع	3.12	1.02	متوسطة
25	7	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس بتوجيه النقد لسياسيات التعليم في الأردن	3.10	.98	متوسطة
26	9	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس بتبني فلسفة فكرية خاصة عن التعليم العالي، ويتم نشرها بين مجتمع الجامعة	3.07	1.03	متوسطة
27	12	تقدم الجامعة التسهيلات الفنية والتقنية ليتمكنوا من إجراء بحوثهم	3.05	1.02	متوسطة
28	5	تأخذ الجامعة باقتراحات أعضاء هيئة التدريس بهدف تطوير الجامعة	3.03	1.12	متوسطة
29	18	تشجع الجامعة أعضاء هيئة التدريس على التواصل مع الهيئات الخارجية لدعم البحوث العلمية المفيدة للمجتمع	2.97	.96	متوسطة
30	15	تمنح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس الدعم المادي والمعنوي على البحوث التي تجري من قبلهم	2.93	1.02	متوسطة
31	10	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس التعبير عن رأيهم بقرارات الجامعة بحرية تامة	2.92	1.07	متوسطة
32	17	مكافأة أعضاء هيئة التدريس ماديا ومعنويا حين يقدمون أبحاث تخدم البيئة المحلية، وتسهم في أحداث التغيير المطلوب	2.65	1.01	متوسطة
33	35	تقوم الجامعة على عمل كراسات وقوائم بالمشكلات الحقيقية في المجتمع التي تمكن أعضاء هيئة التدريس عمل الأبحاث المرتبطة بها	2.62	1.18	متوسطة
34	29	تأخذ الجامعة برأي أعضاء هيئة التدريس في إرسال البعثات للطلبة المتفوقين	2.58	1.09	متوسطة
35	16	توفر الجامعة لأعضاء هيئة التدريس مجلات محكمة لنشر أبحاثهم	2.53	1.10	متوسطة

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (6) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (2.53-3.93)، حيث جاءت فقرتين بدرجة كبيرة من أصل (35) فقرة، وتشكل (5.71%) تقريباً، وكانت الفقرة رقم (11) والتي تنص على "تعطي الجامعة لأعضاء هيئة التدريس الحرية الكاملة في اختيار موضوعات أبحاثهم" في المرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي بلغ (3.93)، وجاء ثلاثة وثلاثون فقرة بدرجة متوسطة من أصل (35) فقرة، وتشكل (94.2%) تقريباً. والجدول (7) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات مفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس كما يتصوره الأساتذة أنفسهم.

الجدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات مفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس كما يتصوره الأساتذه أنفسهم مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	3	التدريس والتعليم	3.39	.71	متوسطة
2	1	حرية الرأي والتعبير	3.26	.78	متوسطة
3	4	خدمة المجتمع ومدى مشاركتهم في الحلول من أجل النهوض به	3.11	.90	متوسطة
4	2	البحث العلمي والنشر	3.10	.70	متوسطة
		الدرجة الكلية	**3.24**	**.66**	**متوسطة**

يبين الجدول (7) أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية بلغ (3.24)، وبانحراف معياري (0.66)، كما أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (3.10-3.39)، وبانحراف معياري (0.71)، حيث جاء مجال "التدريس والتعليم" في المرتبة الأولى، بأعلى متوسط حسابي بلغ (3.39)، وبانحراف معياري (0.78)، ثم "مجال حرية الرأي والتعبير"، بمتوسط حسابي بلغ (3.26)، بينما جاء مجال "خدمة المجتمع ومدى مشاركتهم في الحلول من أجل النهوض به"، في

المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.11)، وبانحراف معياري (0.90)، وأخيراً جاء مجال "البحث العلمي والنشر" في المرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي بلغ (3.10)، وبانحراف معياري (0.70).

ولرؤية الفقرات في إطار مجال كل منها يمكن عرض جداول المجالات، حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات كل مجال على حدى، حيث كانت على النحو الآتي:

المجال الأول: حرية الرأي والتعبير

الجدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال حرية الرأي والتعبير مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	6	تتيح الجامعة الفرصة لأعضاء هيئة التدريس في المشاركة في المؤتمرات والندوات داخل الجامعة وخارجها	3.55	.96	متوسطة
2	3	تشجع الجامعة أعضاء هيئة التدريس على الحوار بين مجتمعها	3.51	1.05	متوسطة
3	1	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس بحرية التفكير وتبني الرأي دون قيود	3.47	1.00	متوسطة
4	2	تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس حرية التفكير الناقد	3.44	.97	متوسطة
5	4	يتم التعامل بموضوعية مع أعضاء هيئة التدريس لكافة الرتب الأكاديمية	3.24	1.02	متوسطة
6	8	تشجع الجامعة أعضاء هيئة التدريس على التواصل مع البيئة المحلية لحل المشكلات	3.23	.98	متوسطة
7	7	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس بتوجيه النقد لسياسيات التعليم في الأردن	3.10	.98	متوسطة
8	9	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس يتبني فلسفة فكرية خاصة عن التعليم العالي، ويتم نشرها بين مجتمع الجامعة	3.07	1.03	متوسطة
9	5	تأخذ الجامعة باقتراحات أعضاء هيئة التدريس بهدف تطوير الجامعة	3.03	1.12	متوسطة
10	10	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس التعبير عن رأيهم بقرارات الجامعة بحرية تامة	2.92	1.07	متوسطة
		حرية الرأي والتعبير ككل	**3.26**	**0.78**	**متوسطة**

يبين الجدول (8) أن المتوسط الحسابي للمجال ككل بلغ (3.26)، بينما تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (2.92–3.55)، وبانحراف معياري تراوح ما بين (1.07 –0.96) حيث جاءت جميع الفقرات بدرجة متوسطة جاءت أعلاها الفقرة رقم (6)، والتي تنص على "تتيح الجامعة الفرصة لأعضاء هيئة التدريس في المشاركة في المؤتمرات والندوات داخل الجامعة وخارجها" في المرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي بلغ (3.55)، وبانحراف معياري (0.96)، وجاءت الفقرة رقم (10) ونصها "تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس التعبير عن رأيهم بقرارات الجامعة بحرية تامة" بالمرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي بلغ (2.92).

المجال الثاني: البحث العلمي والنشر

جدول (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال البحث العلمي والنشر مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	11	تعطي الجامعة لأعضاء هيئة التدريس الحرية الكاملة في اختيار موضوعات أبحاثهم	3.93	1.02	كبيرة
2	13	توفر الجامعة لأعضاء التدريس قواعد البيانات العالمية والتسهيلات المعلوماتية اللازمة للبحوث العلمية	3.40	.97	متوسطة
3	14	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس مجلات محكمة لنشر أبحاثهم	3.36	1.10	متوسطة
4	12	تقدم الجامعة التسهيلات الفنية والتقنية ليتمكن أعضاء هيئة التدريس من إجراء بحوثهم	3.05	1.02	متوسطة
5	18	تشجع الجامعة أعضاء هيئة التدريس على التواصل مع الهيئات الخارجية لدعم البحوث العلمية المفيدة للمجتمع	2.97	.96	متوسطة
6	15	تمنح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس الدعم المادي والمعنوي على البحوث التي تجري من قبلهم	2.93	1.02	متوسطة
7	17	مكافأة أعضاء هيئة التدريس ماديا ومعنويا حين يقدمون أبحاث تخدم البيئة المحلية، وتسهم في أحداث التغيير المطلوب	2.65	1.01	متوسطة
8	16	توفر الجامعة لأعضاء هيئة التدريس مجلات محكمة لنشر أبحاثهم	2.53	1.10	متوسطة
		البحث العلمي والنشر ككل	**3.10**	**0.70**	**متوسطة**

يبين الجدول (9) أن المتوسط الحسابي للبحث العلمي والنشر ككل بلغ (3.10)، بينما تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (2.53−3.93)، حيث جاءت فقرة واحدة في هذا المجال بدرجة كبيرة وتشكل (12.5 %)، وهي فقرة رقم (11) والتي تنص على "تعطي الجامعة لأعضاء هيئة التدريس الحرية الكاملة في اختيار موضوعات أبحاثهم"، وبمتوسط حسابي بلغ (3.93)، بينما جاءت سبع فقرات بدرجة متوسطة، تراوحت متوسطاتها ما بين (2.53− 3.40)، وتشكل (87.5%) من فقرات المجال.

المجال الثالث: التدريس والتعليم

الجدول (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال التدريس والتعليم مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	28	تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس الحرية في وضع الاختبارات وتصحيحها في ضوء أنظمة الجامعة	3.75	1.01	كبيرة
2	21	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس حرية اختيار أسلوب التدريس للتواصل مع الطلبة	3.65	.88	متوسطة
2	27	تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس الحرية في وضع خطة لكل مساق تشمل على العناصر الأساسية، أساليب التدريس، الأهداف، المحتوى، التقويم	3.65	1.09	متوسطة
4	19	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس حرية اختيار المادة التعليمية للمساقات الدراسية	3.57	.97	متوسطة
5	24	تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس فرصة تدريس الساعات المعتمدة حسب الرتبة الأكاديمية	3.55	1.02	متوسطة
6	20	تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس الحرية في اختيار الموضوعات المراد تدريسها	3.54	.99	متوسطة
7	23	تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس اختيار طرق التقويم المناسبة	3.38	1.10	متوسطة
8	25	توفر الجامعة لأعضاء هيئة التدريس المصادر والمراجع في مكتبة الجامعة	3.29	1.11	متوسطة

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
9	22	توفر الجامعة لأعضاء هيئة التدريس التقنية والمراجع لكي تسهل عملية التعلم	3.21	1.02	متوسطة
10	26	تمنح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس حرية اختيار ساعات التدريس والساعات المكتبية لتوزيعها بما يتلائم حاجات الطلبة	3.12	.96	متوسطة
11	29	تأخذ الجامعة برأي أعضاء هيئة التدريس في إرسال البعثات للطلبة المتفوقين	2.58	1.09	متوسطة
		التدريس والتعليم ككل	**3.39**	**0.71**	**متوسطة**

يبين الجدول (10) أن المتوسط الحسابي للمجال ككل بلغ 3.39)، أي بدرجة متوسطة، بينما تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (2.58–3.75)، حيث جاءت فقرة واحدة في هذا المجال بدرجة كبيرة، وتشكل (9.09%) من فقرات المجال، وهي الفقرة رقم (28) والتي تنص على "تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس الحرية في وضع الاختبارات وتصحيحها في ضوء أنظمة الجامعة" في المرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي بلغ (3.75)، وجاءت عشر فقرات بدرجة متوسطة، وتشكل (90.90%) تقريباً.

المجال الرابع: خدمة المجتمع ومدى مشاركتهم في الحلول من أجل النهوض به

الجدول (11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال خدمة المجتمع ومدى مشاركتهم في الحلول من أجل النهوض به مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	31	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس المشاركة بتقديم ندوات ودورات تدريبية تهدف خدمة المجتمع المحلي ومؤسساته	3.33	.99	متوسطة
2	32	تشجع الجامعة أعضاء هيئة التدريس والطلبة على تقديم التعاون للمجتمع	3.27	.92	متوسطة

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
3	34	تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس الفرصة في المشاركة الاجتماعية من خلال تمثيل الجامعة في المناسبات الدينية والوطنية	3.17	1.19	متوسطة
4	30	تشجع الجامعة أعضاء هيئة التدريس على المساهمة في الخدمات التطوعية للمجتمع المحلي	3.16	1.02	متوسطة
5	33	تقدم الجامعة لأعضاء هيئة التدريس كافة التسهيلات اللازمة لتقديم الخدمات التطوعية للمجتمع	3.12	1.02	متوسطة
6	35	تقوم الجامعة على عمل كراسات وقوائم بالمشكلات الحقيقية في المجتمع التي تمكن أعضاء هيئة التدريس عمل الأبحاث المرتبطة بها	2.62	1.18	متوسطة
		خدمة المجتمع ومدى مشاركتهم في الحلول من أجل النهوض به ككل	3.11	.90	متوسطة

يبين الجدول (11) أن المتوسط الحسابي للمجال ككل بلغ (3.11)، أي بدرجة متوسطة، بينما تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (2.62–3.33)، حيث جاءت جميع فقرات هذا المجال بدرجة متوسطة، أعلاها الفقرة رقم (31)، والتي تنص على "تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس المشاركة بتقديم ندوات ودورات تدريبية تهدف خدمة المجتمع المحلي ومؤسساته" في المرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي بلغ (3.33).

ثانياً: النتائج المتعلقة بالاجابة عن السؤال الثاني: "هل توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في مفهوم الحرية الأكاديمية وفقاً لتصورات أعضاء هيئة التدريس أنفسهم في الجامعات الأردنية تعزى لأثر متغيرات نوع الجامعة، والجنس، والرتبة الأكاديمية، والجامعة التي تم التخرج فيها؟".

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أعضاء هيئة التدريس لمفهوم الحرية الأكاديمية حسب متغيرات نوع الجامعة والجنس والرتبة الأكاديمية والجامعة التي تم التخرج فيها، والجدول (12) يوضح ذلك.

الجدول (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أعضاء هيئة التدريس لمفهوم الحرية الأكاديمية حسب متغيرات الدراسة وهي: نوع الجامعة، والجنس، والرتبة الأكاديمية والجامعة التي تم تخرج فيها

			حرية الرأي والتعبير	البحث العلمي والنشر	التدريس والتعليم	خدمة المجتمع ومدى مشاركتهم في الحلول من أجل النهوض به	الدرجة الكلية
نوع الجامعة	حكومية	س	3.27	3.12	3.41	3.13	3.25
		ع	.80	.69	.70	.91	.67
	جامعة خاصة	س	3.16	2.98	3.23	3.00	3.12
		ع	.61	.74	.71	.77	.60
الجنس	ذكر	س	3.39	3.28	3.50	3.26	3.38
		ع	.72	.65	.61	.80	.58
	أنثى	س	2.98	2.74	3.16	2.80	2.95
		ع	.85	.64	.83	1.00	.72
الرتبة الأكاديمية	أستاذ	س	3.90	3.98	4.04	3.27	3.85
		ع	.57	.46	.47	1.22	.63
	أستاذ مشارك	س	3.53	3.39	3.46	3.36	3.45
		ع	.66	.47	.46	.60	.45
	أستاذ مساعد	س	3.28	3.06	3.47	3.08	3.25

			حرية الرأي والتعبير	البحث العلمي والنشر	التدريس والتعليم	خدمة المجتمع ومدى مشاركتهم في الحلول من أجل النهوض به	الدرجة الكلية
		ع	.69	.74	.66	.85	.65
	أخرى	س	2.88	2.79	3.10	2.91	2.93
		ع	.89	.62	.87	1.08	.71
الجامعة التي تم تخرج فيها	عربية	س	3.16	3.05	3.30	3.02	3.16
		ع	.78	.72	.73	.92	.67
	أجنبية	س	3.62	3.30	3.73	3.48	3.56
		ع	.67	.58	.48	.68	.51

س= المتوسط الحسابي ع=الانحراف المعياري

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (12) تبايناً ظاهرياً في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمفهوم الحرية الأكاديمية بسبب اختلاف فئات متغيرات نوع الجامعة والجنس والرتبة الأكاديمية والجامعة التي تم تخرج فيها، ولبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام تحليل التباين الرباعي المتعدد على المجالات والنتائج في الجدول (13).

الجدول (13)

تحليل التباين الرباعي المتعدد لأثر نوع الجامعة والجنس والرتبة الأكاديمية والجامعة التي تم تخرج فيها على المجالات

مصدر التباين	المجالات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
نوع الجامعة	حرية الرأي والتعبير	1.089	1	1.089	2.041	.154
هوتلنج=.017	البحث العلمي والنشر	1.125	1	1.125	2.962	.086
ح=.308	التدريس والتعليم	2.106	1	2.106	4.833	.029
	خدمة المجتمع ومدى مشاركتهم في الحلول من أجل النهوض به	1.350	1	1.350	1.809	.180
الجنس	حرية الرأي والتعبير	2.768	1	2.768	5.189	.023
ويلكس=.108	البحث العلمي والنشر	8.973	1	8.973	23.614	.000
ح=.000	التدريس والتعليم	2.546	1	2.546	5.843	.016

مصدر التباين	المجالات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
	خدمة المجتمع ومدى مشاركتهم في الحلول من أجل النهوض به	7.416	1	7.416	9.937	.002
الرتبة الاكاديمية	حرية الرأي والتعبير	9.346	3	3.115	5.839	.001
هوتلنج=.771	البحث العلمي والنشر	12.014	3	4.005	10.539	.000
ح=.000	التدريس والتعليم	6.684	3	2.228	5.113	.002
	خدمة المجتمع ومدى مشاركتهم في الحلول من أجل النهوض به	1.031	3	.344	.461	.710
الجامعة التي تم	حرية الرأي والتعبير	1.348	1	1.348	2.527	.113
تخرج فيها	البحث العلمي والنشر	.501	1	.501	1.320	.252
هوتلنج=.128	التدريس والتعليم	3.298	1	3.298	7.567	.006
ح=.000	خدمة المجتمع ومدى مشاركتهم في الحلول من أجل النهوض به	3.211	1	3.211	4.303	.039
الخطأ	حرية الرأي والتعبير	149.915	281	.534		
	البحث العلمي والنشر	106.775	281	.380		
	التدريس والتعليم	122.463	281	.436		
	خدمة المجتمع ومدى مشاركتهم في الحلول من أجل النهوض به	209.720	281	.746		
الكلي	حرية الرأي والتعبير	176.309	287			
	البحث العلمي والنشر	138.864	287			
	التدريس والتعليم	143.139	287			
	خدمة المجتمع ومدى مشاركتهم في الحلول من أجل النهوض به	230.768	287			

يتبين من الجدول (13) الآتي:

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر نوع الجامعة في جميع المجالات باستثناء مجال التدريس والتعليم، وجاءت الفروق لصالح الجامعات الحكومية.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر الجنس في جميع المجالات، وجاءت الفروق لصالح الذكور.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر الرتبة الاكاديمية في جميع المجالات باستثناء مجال خدمة المجتمع، ومدى مشاركتهم في الحلول من أجل النهوض به، ولبيان الفروق الزوجية الدالة إحصائيا بين المتوسطات الحسابية تم استخدام المقارنات البعدية بطريقة شفيه كما هو مبين في الجدول (14).
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر الجامعة التي تم تخرج فيها في مجالي التدريس والتعليم، وخدمة المجتمع، ومدى مشاركتهم في الحلول من أجل النهوض به، وجاءت الفروق لصالح الجامعة الأجنبية، بينما لم تظهر فروق في باقي المجالات.

الجدول (14)

تحليل التباين الرباعي لأثر نوع الجامعة والجنس والرتبة الأكاديمية والجامعة التي تم التخرج فيها على الدرجة الكلية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
نوع الجامعة	1.430	1	1.430	3.897	.049
الجنس	4.530	1	4.530	12.343	.001
الرتبة الأكاديمية	5.481	3	1.827	4.978	.002
الجامعة التي تم تخرج فيها	1.098	1	1.098	2.991	.085
الخطأ	103.140	281	.367		
الكلي	125.032	287			

يتبين من الجدول (14) الآتي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر نوع الجامعة، حيث بلغت قيمة ف (3.897)، وبدلالة احصائية بلغت (0.049)، وجاءت الفروق لصالح الجامعات الحكومية.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر الجنس، حيث بلغت قيمة ف (12.343)، وبدلالة احصائية بلغت (0.001)، وجاءت الفروق لصالح الذكور.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر الرتبة الأكاديمية، حيث بلغت قيمة ف (4.978)، وبدلالة احصائية بلغت (0.002)، ولبيان الفروق الزوجية الدالة إحصائيا بين المتوسطات الحسابية تم استخدام المقارنات البعدية بطريقة شفيه كما هو مبين في الجدول (15).
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر الجامعة التي تم تخرج فيها، حيث بلغت قيمة ف (2.991)، وبدلالة احصائية بلغت (0.085).

الجدول (15)

المقارنات البعدية بطريقة شفية الرتبة الأكاديمية

		المتوسط الحسابي	أستاذ	أستاذ مشارك	أستاذ مساعد	أخرى
حرية الرأي والتعبير	أستاذ	3.90				
	أستاذ مشارك	3.53	.37			
	أستاذ مساعد	3.28	.62	.26		
	أخرى	2.88	*1.02	*.65	*.39	
البحث العلمي والنشر	أستاذ	3.98				
	أستاذ مشارك	3.39	*.58			
	أستاذ مساعد	3.06	*.92	*.33		
	أخرى	2.79	*1.19	*.60	*.27	
التدريس والتعليم	أستاذ	4.04				
	أستاذ مشارك	3.46	.58			
	أستاذ مساعد	3.47	.57	.01		
	أخرى	3.10	*.94	*.36	*.37	

		المتوسط الحسابي	أستاذ	أستاذ مشارك	أستاذ مساعد	أخرى
الدرجة الكلية	أستاذ	3.85				
	أستاذ مشارك	3.45	.41			
	أستاذ مساعد	3.25	*.60	.19		
	أخرى	2.93	*.92	*.51	*.32	

* دالة عند مستوى الدلالة (= 0.05).

يتبين من الجدول (15) الآتي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) بين كل من أستاذ وأستاذ مشارك وأستاذ مساعد من جهة وبين أخرى من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح كل من أستاذ وأستاذ مشارك وأستاذ مساعد في مجالي حرية الرأي والتعبير والتدريس والتعليم.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) بين أستاذ وبين أستاذ مشارك، وجاءت الفروق لصالح كل من أستاذ، كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) بين كل من أستاذ وأستاذ مشارك من جهة وبين أستاذ مساعد من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح كل من أستاذ وأستاذ مشارك، كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) بين كل من أستاذ وأستاذ مشارك وأستاذ مساعد من جهة وبين أخرى من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح كل من أستاذ وأستاذ مشارك وأستاذ مساعد في مجال البحث العلمي والنشر.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) بين أستاذ وبين أستاذ مشارك، وجاءت الفروق لصالح كل من أستاذ، كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) بين كل من أستاذ وأستاذ مشارك وأستاذ مساعد من جهة وبين أخرى من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح كل من أستاذ وأستاذ مشارك وأستاذ مساعد في الدرجة الكلية.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالاجابة عن السؤال الثالث: "ما المشكلات الحقيقية التي تواجه أعضاء هيئة التدريس عند ممارستهم الحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية؟".

للإجابة عن هذا السؤال تم طرح السؤال المفتوح الآتي "ما المشكلات الحقيقية التي تواجه أعضاء هيئة التدريس عند ممارستهم الحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية"، على عينة مكونة من (40) عضواً من اعضاء هيئة التدريس، وبعد تحليل مضمون الاجابات جاءت استجابات اعضاء هيئة التدريس مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب التكرارات والنسب المئوية، كما هو مبين في الجدول (16).

الجدول (16)

التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أعضاء هيئة التدريس للمشكلات الحقيقية التي تواجههم عند ممارستهم للحرية الأكاديمية مرتبةً ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	التكرار	النسبة المئوية
1	عدم وضوح مفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس.	34	%85
2	قلة الدعم المادي للجامعات من أجل تفعيل مفهوم الحرية الأكاديمية.	30	%75
3	البيروقراطية والروتين الإداري في أنظمة الجامعة.	30	%75
4	ضعف الإعداد الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس.	25	%62,5
5	عدم توفر المتطلبات الأساسية اللازمة لإنجاز البحوث العلمية ونشرها.	23	%57,5
6	عدم الإلتزام بالمعايير الأكاديمية في التعينات واعتماد الواسطة والمحسوبية.	22	%55
7	الأعراف الجامعية التي تتناقض مع تعليمات وأنظمة الجامعة.	19	%47,5
8	الإعتماد على الدولة كمصدر أساسي لتمويل الجامعات الأردنية.	18	%45
9	عدم وجود لوائح وكتيبات خاصة بتنظيم وتفعيل الحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية	18	%45
10	الإعتماد على النظام الموحد للجامعات الأردنية الصادر من قبل التعليم العالي.	10	%25
11	ضعف التعاون بين الجامعات الأردنية وعدم تبادل الخبرات بينها.	9	%22,5
12	عدم تشجيع الفئة المبدعة وضعف الحوافز التشجيعية لذوي الإنجازات العلمية التي تخدم المجتمع	9	%22,5
13	ضعف التواصل مع جامعات من خارج المملكة للإستفادة من خبراتها وتجاربها في مجال الحرية الأكاديمية	7	%17,5

رابعاً: النتائج المتعلقة بالاجابة عن السؤال الرابع: "ما المقترحات التي تعمل على تطوير الحرية الأكاديمية وتفعيلها في الجامعات الأردنية؟".

للإجابة عن هذا السؤال تم طرح السؤال المفتوح الآتي: "ما المقترحات المهمة التي تعمل على تطوير الحرية الاكاديمية وتفعيلها في الجامعات الأردنية" على عينة مكونة من (40) عضواً من أعضاء هيئة التدريس، وبعد تحليل مضمون الإجابات جاءت استجابات أعضاء هيئة التدريس مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب التكرارات والنسب المئوية كما هو مبين في الجدول (17).

الجدول (17)

التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أعضاء هيئة التدريس على المقترحات المهمة التي تعمل على تطوير الحرية الأكاديمية وتفعيلها في الجامعات الأردنية مرتبةً ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	التكرار	النسبة المئوية
1	تحديد مصطلح واضح ومحدد لمفهوم الحرية الأكاديمية.	36	%90
2	دعم البحوث العلمية والمساعدة على نشرها للاستفادة منها.	34	%85
3	إعادة النظر في أنظمة التعليم العالي لتمكين الحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية.	32	%80
4	تقديم الحوافز المادية والمعنوية للمتميزين في البحوث العلمية التي تخدم المجتمع.	32	%80
5	فتح نوافذ الاتصال بين الجامعات الأردنية فيما بينها ومع الجامعات الخارجية للاستفادة من خبراتهم وتجاربهم في مجال الحرية الأكاديمية.	25	%62,5
6	وضع نظام يكفل حماية الحقوق الفكرية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية.	23	%57,5
7	إنشاء مجالس خاصة تعمل على تمويل التعليم العالي في الجامعات الأردنية.	23	%57,5
8	تفعيل مشاركة أعضاء هيئة التدريس في صنع القرارات الجامعية التي تدعم الحرية الأكاديمية وتعمل على تطويرها.	19	%47,5
9	وضع حصانة أكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات لضمان حقوقهم.	19	%47,5
10	العمل على رفع الوعي بأهمية الحرية الأكاديمية في تحقيق أهداف الجامعة ورفع كفاءتها وانجازاتها.	14	%35
11	تشكيل لجان خاصة تعمل على تنظيم الحرية الأكاديمية.	14	%35

النسبة المئوية	التكرار	الفقرة	الرقم
%25	10	اختيار أعضاء التدريس على أساس الكفاءة وبكل موضوعية دون تدخل الواسطات والمحسوبية.	12
%17,5	7	العمل على توفير المجلات العلمية وقواعد البيانات العالمية لغاية القيام بالبحوث العلمية.	13
%17,5	7	إنشاء جمعيات من أجل الدفاع عن الحرية الأكاديمية.	14
%17,5	7	العمل على تشجيع مشاركة أعضاء هيئة التدريس في المؤتمرات والندوات .	15
%15	6	اعتماد نظام الانتخاب لتعيين القيادات العليا في الجامعات.	16
%10	4	إعادة النظر في بعض النصوص القانونية في نظام الجامعات لتمكين الحرية الأكاديمية فيها.	17

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

هدفت الدراسة للكشف عن مفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس، والكشف عن أهم المشكلات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس عند ممارسة الحرية الأكاديمية، والتعرف على أهم المقترحات لتفعيل الحرية الاكاديمية، وتم في هذا الفصل مناقشة النتائج التي وصلت إليها الدراسة، وتم عرضها تبعاً لتسلسل أسئلة الدراسة، كما تم عرض عدد من التوصيات في نهاية الفصل.

أولا: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: "ما مفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية كما يتصورها اعضاء هيئة التدريس أنفسهم؟".

أظهرت نتائج السؤال الأول إلى أن درجة مفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية بدرجة متوسطة، أما فيما يتعلق بمجالات الحرية الأكاديمية، أشارت النتائج أن مجال التدريس والتعليم جاء في المرتبه الأولى، تلاه مجال حرية الرأي والتعبير في المرتبة الثانية، وجاء مجال خدمة المجتمع ومدى مشاركتهم في الحلول في المرتبة الثالثة، وأخيرا جاء مجال البحث العلمي والنشر في المرتبة الأخيرة. ويعزى ذلك لأنه أولى مهام عضو هيئة التدريس في الجامعات هو التدريس، حيث يقوم باختيار المواد والموضوعات الدراسية، واختيار طرق التدريس والتقويم وحريته في وضع الاختبارات وتصحيحها، وإذا كان كذلك، وتم توفير الحرية الأكاديمية التدريسية والتعليمية فإن حرية الرأي والتعبير عن الآراء سوف تكون بكل موضوعية دون تقييد، وهذا بدوره يحقق التفكير الإبداعي والناقد الذي من شأنه الإسهام في النشاطات والخدمات التطوعية، وبالتالي تنصب كل الأهداف لصالح خدمة المجتمع من أجل

النهوض به. أما فيما يتعلق بالبحث العلمي فإن من مهام الجامعة أن توفر كافة التسهيلات اللازمة، وتقديم الدعم المادي والمعنوي لتمكن أعضاء هيئة التدريس من القيام بالبحوث العلمية على أساس منهجية علمية، واختيار مواضيع مميزة تخدم المجتمع، حيث أن الإبداع في البحث العلمي لدى عضو هيئة التدريس لن يتحقق ما لم يشعر بالحرية التدريسية والتعليمية، وحرية التعبير عن آرائه، وتوفير كافة المستلزمات اللازمة فضلاً عن تشجيع الجامعة للبحوث العلمية بتقديم مكافآت وحوافز التي تجعل من عضو التدريس باحثاً يبحث في مواضيع مميزة تخدم المجتمع. وقد اختلفت هذه النتائج مع دراسة ريما بني عواد (2002)، والتي أشارت إلى أن الحريات الأكاديمية تتوفر بدرجة عالية، واحتل مجال توفير الحريات في التدريس المرتبة الأولى. واتفقت أيضاً مع دراسة الجابر (1998) التي أشارت إلى وجود ممارسات جيدة لديمقراطية التعليم لجميع مجالات الدراسة حيث احتل مجال التعليم المرتبة الأولى، إلا أنها قد اتفقت مع دراسة خطايبة (2004) التي أشارت إلى أن توفر الحرية الأكاديمية في مجال التدريس كان متوسطاً.

واختلفت أيضاً مع دراسة قمبر (2001)، حيث أشار في دراسته إن مفهوم الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية ما يزال مفهوم حديث نسبياً.

وعلى الرغم من كل ما تقدم،فإن الحرية الأكاديمية هي تعلم وتدريب، ومستوى من التفكير الناقد في فضاء العلم والمعرفة، في الفضاء الحر الذي مجدته الديانات السماوية كلها، وعُظم هذا التمجيد القرآن الكريم الذي يدل على مشيئة الله في هذا الوجود، فالله عز وجل قد عظم العلم والحرية، والتفكير الناقد من أجل النهوض بالحياة، وعزز العالم الحكيم الذي وسع علمه كل شيء العلم بكل عناصره ومكوناته من أجل تقدم الحياه، وتطويرها من خلال فتح المغلق في هذا العالم الذي خلقه الله لعباده من أجل الحياة والتقدم والإزدهار، ولا يتم هذا إلا بممارسة العلم الذي يفسر

تدميس الله في الكون، والتفكير العلمي الناقد من أجل ترقية الحياة بصورة منهجية موضوعية، وليس بصورة عشوائية، تعتمد على التفكير الخرافي والتراث الإنساني المتغير.

ثانياً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: "هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) لمفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية تعزى لمتغيرات (نوع الجامعة، الجنس، الرتبة الأكاديمية والجامعة التي تم التخرج فيها)؟".

فيما يتعلق بمتغير نوع الجامعة (حكومية أم خاصة) فقد أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α= 0.05) لمفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغير نوع الجامعة، لصالح الجامعات الحكومية، حيث بلغت قيمة (ف) (3.897) بمستوى الدلالة (0.049)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي للجامعات الحكومية (3.25)، وهي أعلى قيمة من المتوسط للجامعات الخاصة الذي بلغ (3.12)، ويعزى السبب في ذلك أن الجامعات الحكومية تتصف بالاستقلالية في اتخاذ القرارات التي تكون صادرة ضمن لوائح قانونية تنصها الدولة أيضاً بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية يتم تعيينهم على الكادر الوظيفي بصورة رسمية، مما يؤدي ذلك إلى أنهم يشعرون بأنهم تحت حماية القانون، وأن حقوقهم محفوظة مما يجعلهم يعبرون عن آراءهم ومقترحاتهم بحرية دون خوف أو تردد بينما أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة يتم تعيينهم في بعض الأحيان وفقاً للأهواء، ويتم تعيينهم على حساب العقود السنوية، وهم مهددون في حال حدوث أي مشكلة بإنهاء التعاقد معهم، وبالتالي يشعرون بعدم الأمان، وعدم الاستقرار وهذا بدوره يؤثر سلباً على عطائهم وحريتهم في التعبير عن آراهم خوفاً من خلق أي نوع من المشاكل للجامعة.

واتفقت هذه النتيجة مع ما أشار اليه الشبول (2006) بأن قبول أعضاء هيئة التدريس في الجامعات لا يتم بحسب معايير الكفاءة العلمية، وإنما بحسب معايير أخرى، إضافةً لذلك أن أي عضو تدريس في جامعة حكومية يأخذ دورة إعطاء تدريس جدد بينما الخاصة لا يوجد.

واتفقت أيضاً مع دراسة كيث (1997) أما فيما يتعلق بمتغير الجنس دلت النتائج على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة لمفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغير الجنس لصالح الذكور، حيث بلغت قيمة ف (12.343) بدلالة إحصائية بلغت (0.001)، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي للذكور (3.38)، وهي أعلى قيمة من المتوسط الحسابي للإناث، والذي بلغ (2.95)، ويعزى السبب في ذلك أولاً أن أعضاء هيئة التدريس من الذكور لديهم رغبة بالعمل الإداري أكثر من الإناث، وبالتالي فإن العمل الإداري يحتاج للذكور لما لهم إطلاع على جميع الأنشطة، وبالتالي عنده زيادة وعي بمفهوم الحرية الأكاديمية والذكور يشاركون في المؤتمرات أكثر من الإناث، أضف إلى ذلك أن قدرة الذكور على عمل أبحاث أكثر، وذلك لأن عمل الأبحاث يتطلب الخروج إلى الميدان وهذا لا يتناسب مع طبيعة وظروف الأنثى، وقد اتفقت هذه النتيجة مع ما أشار إليه جوابرة (2005) أن درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى الذكور أعلى منها لدى الإناث في حين أنها تختلف مع دراسة خطايبة التي أشارت أن درجة ممارسة الحرية لصالح الإناث أكثر من الذكور، وتختلف أيضاً مع دراسة الجابر (1998)، ودراسة بني عواد (2002) اللتين أشارتا إلى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية تعزى لمتغير الجنس.

وفيما يتعلق بمتغير الرتبة الأكاديمية أظهرت النتائج على وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة تعزى لأثر الرتبة الأكاديمية،لصالح رتبة الأستاذ، حيث بلغت قيمة ف (4.978) وبدلالة احصائية بلغت (0.002)، ويعزى السبب في ذلك أن عضو هيئة التدريس

كلما زادت خبرته وفترة عمله، كلما زاد بحثه عن حريته الأكاديمية من أجل استغلال خبراته لتحقيق انجازات علمية جديدة، وقد اختلفت هذه النتيجة مع دراسة إبراهيم (2008)، حيث أشارت بأنه لا يوجد فرق لمتغير الرتبة الأكاديمية.

أما فيما يتعلق بمتغير نوع الجامعة التي تخرج فيها أعضاء هيئة التدريس عربية أم أجنبية، فقد دلت الدراسة على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05)، تعزى لأثر الجامعة التي تم التخرج فيها، حيث بلغت قيمة ف (2.991) وبدلالة إحصائية بلغت (0.085)، ويعزى السبب في ذلك أن موضوع الحرية الأكاديمية لم يُعدّ موضوعاً مقتصراً على جامعة أو اكثر، بل أصبح قضية مهمه تهم جميع الدول على مستوى العالم التي تقوم على أساس الديمقراطية، وقد يعزى السبب أننا نعيش في عصر التكنولوجيا وعصر العولمة، فلا بد من أن تقوم الجامعات في شتى دول العالم على مواكبة المستجدات ومجريات العصر، وهذا لن يتحقق إلا بوجود حرية أكاديمية.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع ما أشار اليه طه (2001) إلى أن معظم أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الذين أكملوا دراستهم في جامعات أجنبية يرون أن هناك تشابه بين الجامعات في إدراك الحرية الأكاديمية، أضف إلى ذلك أن الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالحرية الأكاديمية كإتفاقية ليما لم تميز بين نوع الجامعة التي تخرج منها عضو هيئة التدريس.

ثالثا: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: "ما المشكلات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس عند ممارستهم للحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية؟".

أظهرت نتائج الدراسة إلى أهم المشكلات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس، وهي:

أولاً: عدم وضوح وغموض مفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس حيث يُعدّ من اكبر المشكلات التي تقف عائقاً أمام ممارسة الحرية الأكاديمية، مما ينتج عن ذلك سوء في

ممارستها، وفتور في قيمتها، وقد ينعكس سلباً على ممارستها. ويتفق ذلك مع دراسة وارنر (2000)، والتي أظهرت وجود تباين في ممارسة تعريف الحرية الأكاديمية بين المؤسسة المختلفة. وتتفق أيضاً مع دراسة قمبر (2001)، ودراسة طه (2001)، ويرجع ذلك لعدم وجود نصوص قانونية تنظم الحرية الأكاديمية، وقلة اهتمام الجامعات باتخاذ الوسائل والإجراءات الكفيلة بتحقيقها، وضعف الوعي لمفهوم الحرية الأكاديمية، وتدخل الإجتهادات الشخصية من أجل تحقيق مصالح شخصية، أضف إلى ذلك حداثة الاهتمام بموضوع الحرية الأكاديمية.

ثانياً: عدم توفر الدعم المالي للجامعات من أجل تفعيل الحرية الأكاديمية، إذ لا بد من توفير الدعم المالي الذي يدعم البحوث العلمية، خاصةً أن البحث العلمي هو من أهم مجالات الحرية الأكاديمية إذ أن الدعم المادي يساعد على تسهيل إجراءات البحث والنشر، وذلك من خلال توفير الكتب والمراجع العلمية، والعمل على تشجيع أعضاء هيئة التدريس على المشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية، وتشجيع إصدار المجلات والدوريات المحكمة، والذي يؤدي بدوره إلى الإسهام في النشاطات والخدمات التطوعية من أجل خدمة المجتمع والنهوض به.

ويتفق ذلك مع دراسة الشبول (2006) التي أشارت إلى أن الجامعات الأردنية ما زال ينقصها الاستقلال الإداري والمالي والعلمي. حيث أن توفر الدعم المالي يوفر المصادر والمراجع، ويوفر التقنيات الحديثة التي تساعد على القيام بالبحوث العلمية ونشرها، والتي تعالج المشكلات التي تواجه المجتمع، وغياب التمويل يقلل من النشاطات في أنواع البحث العلمي التي تتصل بمشكلات المجتمع.

ثالثاً: تُعدّ البيروقراطية والروتين الإداري في أنظمة الجامعة من المشكلات الهامة التي تعيق ممارسة الحرية الديمقراطية التي تتمثل في التسلط الإداري للجهات العليا، وانعدام تفويض السلطة، وفرض القيود التي تكبل الحريات الفكرية والعلمية، حيث إن السلطوية تفرض العزلة

والابتعاد عن القيام بالنشاطات العلمية التي تخدم المجتمع. إضافةً لذلك إن الإعتماد على لوائح جامدة تحول دون التطوير والإصلاح، إذ لابد من توفير مناخ أكاديمي يسمح بحرية الرأي والمشاركة في ما يتعلق بالنواحي الأكاديمية، كما أن التفويض الفعال للسلطات من المستويات العليا إلى المستويات الدنيا يسهم في دعم الاستقلال الإداري، ويساعد في القضاء على الروتين، وبالوقت نفسه يشعر عضو التدريس في الرضا المهني، ويكون له دور فعال في المجتمع الأكاديمي.

رابعاً: عدم وجود لوائح وكتيبات خاصة بتنظيم وتفعيل الحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية أيضاً من المشكلات التي تواجه ممارسة الحرية الأكاديمية، إذ لابد من وجود لوائح خاصة بممارسة الحرية الأكاديمية، وأن تكون واضحة، وتتسم بالشفافية، وتكون مفهومة ليتم ممارستها بالصورة المطلوبة في الهيئات العلمية بعيدة عن الإجتهادات الشخصية التي قد تنعكس سلباً على المؤسسة، وبالتالي تنعكس وتؤثر في تقدم المجتمع وتطوره. ويتفق ذلك مع دراسة محافظة (1994)، أضف إلى ذلك أن قانون التعليم العالي وقانون الجامعات الأردنية لم يتطرق إلى توضيح مفهوم الحرية الأكاديمية، ومجالاتها ولم يرد هذا المفهوم إلا في قرارات هيئة الاعتماد.

خامساً: الإعتماد على النظام الموحد للجامعات الأردنية الصادر من قبل التعليم العالي دون مراعاة الاختلاف بين الجامعات سواء بمستوياتها وطبيعة مناطقها وأهدافها، إذ أن تنميط التشريعات للجامعات قد يحد من الحرية الأكاديمية في بعضها دون الآخر، بسبب ظروفها ومشكلاتها والتحديات التي تواجها في البيئة الإجتماعية أو الطبيعية، إذ لا بد من أخذ الأعتبار بظروف وطبيعة كل جامعة من هذه الجامعات، ويتفق ذلك مع دراسة الزيود (2001)، والتي تشير إلى أن سياسة القبول في التعليم الجامعي لا يتحقق والحرية الأكاديمية.

سادساً: ضعف الإعداد الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس والذي ينعكس سلباً على ممارسة الحرية الأكاديمية، سواء من خلال نشر فلسفة أو أفكار ومبادىء تتناقض مع الدين، ومع أعراف الجامعة ومبادئها بحيث يستغل الحرية الأكاديمية لأعمال خاصة به، غير أن سيادة المستويات العلمية الأدنى على المستويات الأكاديمية الأعلى، يعمل على إحباط البحث العلمي، والتفكير الإبداعي، ويحول دون سيادة الحرية الأكاديمية في الوسط الجامعي، ويتفق ذلك مع دراسة اتشيلور (1999)، حيث أشارت إلى أن عضو هيئة التدريس قد يعبر أحياناً عن أراء مناهضة لفلسفة الجامعة التي يعمل بها وينتقدها متستراً وراء حريته الأكاديمية.

سابعاً: عدم توفر المتطلبات اللازمة لإنجاز البحوث العلمية، إذ لا بد من توفير المستلزمات الأساسية من مجلات علمية، والمصادروالمراجع كافة لإنجاز البحوث، وتسهيل الإجراءات كافة لنشر الأبحاث، وتقديم الدعم المادي والمعنوي كي تساعد عضو هيئة التدريس من تطوير ذاته.

ثامناً: عدم الإلتزام بالمعايير الأكاديمية في التعيينات واعتماد المحسوبية، حيث لا يتم التعيين على الأسس العلمية التربوية التي تسهم في تطوير وبناء الجامعات، بل على أسس نفعية شخصية خاصة في بعض الجامعات الخاصة دون النظر إلى مهارة عضو التدريس أكاديمياً، ويتفق ذلك مع دراسة الشبول (2006)، الذي أشار إلى أن قبول أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية لا يتم بحسب معايير الكفاءة العلمية، وإنما بحسب معايير أخرى.

رابعاً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: "ما المقترحات المهمة التي تعمل على تطوير الحرية الأكاديمية وتفعيلها في الجامعات الأردنية؟".

يرى أفراد الدراسة بأن تحديد مصطلح واضح ومفهوم للحرية الأكاديمية يتوافق وطبيعة المجتمع ونظامه هو المقترح الأول الذي يمكن من تفعيل الحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية،

وذلك للابتعاد عن الإجتهادات الشخصية، واستغلال ممارسة الحرية الأكاديمية بالصورة الصحيحة. حيث أن تحديد مفهوم واضح للحرية الأكاديمية يوفر المناخ الأكاديمي، ويساعد أعضاء هيئة التدريس على البحث والتدريس وإبداء آراءهم وإيصال مقترحاتهم مما يدعم من تفعيل الحرية الأكاديمية بين أعضاء هيئة التدريس، أضف إلى ذلك أن معرفة أعضاء هيئة التدريس لمفهوم الحرية الأكاديمية يساعد على التعامل بكل شفافية وموضوعية، ومعرفة ما عليهم من واجبات وما لهم من حقوق، وبالتالي ينعكس على عطاء عضو هيئة التدريس ونجاح المؤسسات التعليمية.

أما المقترح الثاني الذي يرى أفراد الدراسة أهميته، ويؤمنون به في تفعيل الحرية الأكاديمية هو مشاركة أعضاء هيئة التدريس في صنع القرارات الجامعية التي تدعم الحرية الأكاديمية، وذلك لأنهم الأكثر معرفة ودراية، ويملكون الخبرة والكفاءة التي تمكنهم من دعم هذه القرارات، بحيث يشعر عضو التدريس بالرضا النفسي لمشاركته، وإبداء رأيه في هذه القرارات، ويرحب بتنفيذها كونه كان له دور في المشاركة باتخاذها، محاولاً أن يقدم كل ما عنده من أفكار ونشاطات تخدم المجتمع وتساعد على تطوره ونموه.

ومن المقترحات الهامة في تفعيل الحرية الأكاديمية دعم البحوث العلمية والمساعدة على نشرها للاستفادة منها، وذلك من خلال توفير الدعم المالي والمعنوي، وتوفير المجلات العلمية، وتقديم التسهيلات كافة من أجل القيام بالبحوث العلمية، والتي من شأنها ان تدعم الحرية الأكاديمية وتعمل على تفعيلها، والعمل على تشجيع وتقديم حوافز للمتميزين في إنجاز البحوث المميزة التي تخدم المجتمع، حيث أن عدم تقديم الدعم المادي للبحوث العلمية يقف عائقاً امام ممارسة الحرية الأكاديمية، إذ أن البحث العلمي هو من المعايير التي يتم على أساسه ترقية عضو هيئة التدريس وهو من أهم مجالات الحرية الأكاديمية.

أيضاً تحتاج الجامعات الأردنية من وجهة نظر أفراد الدراسة إعادة النظر في أنظمة التعليم العالي لتمكين الحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية. إذ أن هذه الأنظمة كلما كانت أكثر مرونة كلما ساهمت في ممارسة الحرية الأكاديمية، وذلك من خلال تحديد مفهوم الحرية الأكاديمية ومجالاتها ضمن الأنظمة والتشريعات الجامعية، إضافةً إلى التطوير الدائم في هذه الأنظمة لمواكبة المتغيرات والمستجدات. هذا وقد أشار محافظة (1994) في دراسته إلى أن الوقت قد حان في ظل التحول الديمقراطي لإعادة النظر في المواد القانونية التي تحد من الحرية الأكاديمية في الجامعات.

كما أكد أفراد الدراسة على فتح نوافذ الاتصال بين الجامعات الأردنية فيما بينها ومع الجامعات الخارجية للاستفادة من خبراتهم وتجاربهم في مجال الحرية الأكاديمية، وذلك من خلال عقد المؤتمرات وإرسال البعثات إلى الدول الأخرى، واستقطاب خبرات جديدة تدعم ممارسة الحرية الأكاديمية، حيث أن الانغلاق وعدم الانفتاح وعدم التواصل مع جهات أخرى يقلل من إدراك الحرية الأكاديمية، وتفعيلها في الجامعات الأردنية.

كما اعتبر أفراد الدراسة أن وضع نظام يكفل حماية الحقوق الفكرية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية لضمان حقوقهم الخاصة من المقترحات التي من شأنها تفعيل الحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية، ويتمثل ذلك في عمل نقابات ترعى مصالح الجامعات وتمكن من ممارسة الحرية الأكاديمية في الجامعات، حيث أن ممارسة عضو هيئة التدريس للحرية الأكاديمية بحاجة لضمانات تحمي حقوقه، وتحافظ على مكانته، ومن هذه الضمانات (الاعتراف الرسمي بحرية البحث والتدريس، الاعتـراف بحرية اتخـاذ القـرارات الجامعية، إنشـاء جمعيـات جـامعية)، من أجل رعاية حريـاتهم الأكـاديمية ونموهم المهني، واحتيـاجـاتهم العلمية والاجتمـاعية

الأخرى ليكونوا عامل تغيير في المؤسسات التعليمية في المجتمع الأردني، وقد أشار قمبر (2001) في دراسته إلى أن تكون هناك قوة نقابية ترعى مصالح الجامعات.

بالإضافة إلى ذلك أكد أفراد الدراسة على أن العمل على رفع الوعي بأهمية الحرية الأكاديمية في تحقيق أهداف الجامعة ورفع كفاءتها وإنجازاتها، من المقترحات الهامة التي تدعم من تفعيل الحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية، إذ لا بد من ان يكون لدى أعضاء هيئة التدريس الوعي التام لمفهوم الحرية الأكاديمية، وممارستها بالصورة المطلوبة من أجل تحقيق الأهداف المنشودة. هذا وقد أشار الشبول (2006) في دراسته إلى أن تدني الوعي والمعرفة في الجامعات بالحرية الأكاديمية يؤدي إلى تدني حرية البحث والتفكير العلمي في الجامعات.

واعتبر أفراد الدراسة أن تشكيل لجان خاصة تعمل على تنظيم الحرية الأكاديمية داخل الجامعات من المقترحات الهامة أيضاً، وذلك من خلال توزيع كراسات وكتاتيب ونشرات تتعلق بالحرية الأكاديمية من حيث مفهومها، وممارستها، ومجالاتها إلا أن تشكيل مثل هذه اللجان يتطلب أولاً الاعتراف بصورة رسمية بالحرية الأكاديمية، ومن ثم تشكل هذه اللجان من أجل تنظيم الحرية الأكاديمية.

كما أكد افراد الدراسة أيضاً على أن اختيار أعضاء التدريس على أساس الكفاءة وبكل موضوعية دون تدخل المحسوبية من المقترحات التي من شأنها تفعيل الحرية الأكاديمية إذ أن وجود أعضاء تدريس ليسوا على درجة عالية من التفكير الناقد، ولا تتوفر لديهم الكفاءات والخبرات يحد من الحرية الأكاديمية، وقد يتم استغلالها بصورة سيئة عكس أعضاء هيئة التدريس الذين يمتلكون مهارات وخبرات ويسهمون في النشاطات والخدمات التطوعية داخل المجتمع. هذا وقد أشار الشبول (2006) في دراسته أن قبول أعضاء هيئة التدريس في الجامعات لا يتم بحسب معايير الكفاءة العلمية، وإنما بحسب معايير أخرى.

التوصيات

من أبرز نتائج الدراسة أن مجالات مفهوم الحرية الأكاديمية جاءت بتقدير متوسطة، وأن الحرية الأكاديمية تعاني من صعوبات عديدة، لذا اقترحت الباحثة إجراءات لتطويرها وتفعيلها، وفي ضوء ذلك تقدم الدراسة التوصيات الآتية:

- تبني فلسفة تربوية عربية إسلامية تكفل للعاملين في المؤسسات العلمية حرية التفكير والتعبير والبحث العلمي دون قيد.
- أن تعمل المؤسسات العلمية على تنقية إداراتها وتشريعاتها وفلسفتها وأهدافها ومناهجها من كل الأفكار والممارسات العلمية التي تحد من الحرية الأكاديمية، وكل معيقات التفكير العلمي الناقد في الجامعات من أجل قوامة الحرية الأكاديمية وممارستها بصورة سليمة في بنية المجتمع ومؤسساته العلمية.
- أن تقوم الجامعات باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة من أجل إزالة التفاوت في مفاهيم أعضاء هيئة التدريس نحو الحرية الأكاديمية، والناتجة عن اختلاف الجنس (ذكور وإناث) ونوع الجامعة (حكومية أم خاصة)، والرتبة الأكاديمية حتى يسود المناخ الثقافي الموضوعي الذي يعزز مفهوم الحرية الأكاديمية في الوسط الجامعي دون تباينات في هذا المفهوم بين أعضاء هيئة التدريس.وذلك لجعل أعضاء هيئة التدريس فريق موحد الثقافة نحو مفاهيم الحرية الأكاديمية للنهوض بالمستوى الفكري داخل المؤسسات التعليمية.
- أن تقوم الجامعات الحكومية والخاصة بالاجراءات المطلوبة للتغلب على المشكلات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس فيها من أجل أن يعمل أعضاء هيئة التدريس في بيئة مريحة تدفعهم إلى العمل ولا تعيقهم عن انجاز مهماتهم الأكاديمية بصورة دائمة ومستمرة.

- أن تعمل الجامعات آليات من أجل التغلب على كل المعيقات لمفاهيم الحريات الأكاديمية فيها فضلاً عن المقترحات التي وردت في هذه الأطروحة من أجل تطوير مفاهيم الحرية الأكاديمية وممارستها داخل الجامعات الحكومية والخاصة.
- إنشاء نقابة مهنية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية من أجل ترقية الحرية الأكاديمية، ورعاية النمو المهني لأعضاء هيئة التدريس، وتفعيل أدوارهم من خلال البحث العلمي والتدريس وخدمة المجتمع والإسهام في حل مشكلاتهم.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

إبراهيم، دعاء. (2008). **الحرية الأكاديمية للباحثين وأعضاء هيئة التدريس.** أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإسكندرية، مصر.

أندراوس، رامي. (2008). **الإدارة بالثقة والتمكين.** إربد: عالم الكتب الحديثة.

أومليل، علي. (1994). **الحرية الأكاديمية والمواثيق الدولية.** ورقة عمل مقدمة إلى ندوة الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية، عمان: منتدى الفكر العربي، سلسلة الحوارات العربية، عمان، 27-28.

بدران، شبل. (2000). **النظام التعليمي وتكوين الشخصية الحرة.** ورقة عمل مقدمة إلى ندوة الحرية الفكرية والأكاديمية في مصر، مركز البحوث العربية بالتعاون مع المجلس الأفريقي لتنمية البحوث الاجتماعية، القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع.

بدران، عبدالكريم وبدران، عمر. (2005). الحرية الأكاديمية وعلاقتها بالرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية الرياضية. **مجلة كلية التربية**، المنصورة، 1(58).

بني عواد، ريما. (2002). **مدى توفير الجامعات الأردنية الحريات الأكاديمية كما يراها رؤساء الأقسام وأعضاء هيئة التدريس أنفسهم.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

ثونرز، جوستن بي. (1998). الحرية الأكاديمية واستقلال الجامعات. (ترجمه: علي مجدي مهدي). **مستقبليات**، 3(28)، 112- 134.

الجاير، منصور. (1998). **تصورات طلبة المعاهد العليا للممارسة ديمقراطية التعليم في ليبيا.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

الجعنيني، نعيم. (1997). **الفلسفة وتطبيقاتها التربوية.** عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

جوابره، محمد. (2005). **الحرية المسؤولة كما يراها المعلمون والطلبة في المدارس الثانوية في المملكة العربية السعودية.** أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

حمادة، عبد المحسن. (1989). دراسة ميدانية للحرية الأكاديمية في جامعة الكويت. **المجلة التربوية**، الكويت، 21 (8)، 76- 95.

الحياري، حسن. (2000). **معالم في الفكر التربوي للمجتمع الإسلامي إسلامياً وفلسفياً.** إربد: دار الأمل للنشر والتوزيع.

خطايبة، أحمد. (2004). **مدى ممارسة الحرية الأكاديمية لدى طلبة الدراسات العليا في جامعة اليرموك من وجهة نظر الطلبة أنفسهم.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

الخطيب، أحمد. (2006). **الإدارة الجامعية دراسات حديثة.** إربد: عالم الكتب الحديثة.

رزق، فتحي. (1994). **بعض مشكلات استقلال الجامعات في مصر وبعض الدول المتقدمة، دراسة مقارنة.** أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة أسيوط، مصر.

رضا، محمد. (1994). **الجامعات العربية المعاصرة من الغربة إلى الاغتراب.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي.

الزيدي، مفيد. (2000). **التعليم الجامعي ومشكلات البحث العلمي، " الحرية الأكاديمية نموذجًا.** بحث مقدم في مؤتمر التعليم العالي بين الواقع والطموح، جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن.

السرحاني، طارق. (2008). **دور القيادات الأكاديمية في توفير الحرية الأكاديمية في كليات التربية في المنطقة الشمالية في المملكة العربية السعودية من وجهة نظرهم ونظر أعضاء هيئة التدريس.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

السقاف، عبد العزيز. (1994). **الحريات الأكاديمية في الجامعات اليمنية.** ورقة عمل مقدمة إلى ندوة الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية، عمان: منتدى الفكر العربي، سلسلة الحوارات العربية.

سكران، محمد. (2001). **الحرية الأكاديمية في الجامعات المصرية.** القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

سنقر، صالحة. (2000). **تطور التعليم العالي في سورية من عام 1970إلى2000 وتوجهاته المستقبلية.** وزارة التعليم العالي، الجمهورية العربية السورية.

السوداني، فراس. (2007). **الحرية الجامعية مقترح لتأصيل المصطلح في نظام عساف (محرر) الهيئات الأكاديمية في الجامعات العراقية.** عمان: مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان.

السورطي، يزيد بن عيسى. (2009). **السلوطية في التربية العربية.** الكويت: عالم المعرفة للنشر.

الشبول، محمد. (2006). **واقع ممارسة الحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة كما يراها أعضاء هيئة التدريس والطلبة.** أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

شعبان، عبد الحسين. (2007). **المثقف والحرية الفكرية في نظام عساف (محرر) الحريات الأكاديمية في الجامعات العراقية.** مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، عمان، الأردن.

شقير، محمد. (2003). الحرية الأكاديمية في الجامعات الأجنبية السعودية. **مجلة الفيصل**، 325، 41-49.

صالح، أحمد. (2000). **محددات الحرية الأكاديمية في الجامعة المصرية**، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة الحرية الفكرية والأكاديمية في مصر، مركز البحوث العربية بالتعاون مع المجلس الأفريقي لتنمية البحوث الاجتماعية، القاهرة : دار الأمين.

الصاوي، محمد. (1999). **دراسات في التعليم العالي المعاصر، أهدافه – إدارته – نظمه**. الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.

صقر، عبدالعزيز. (2005). **الجامعة والسلطة دراسة تحليلية للعلاقة بين الجامعة والسلطة.** القاهرة: الدار العالمية للنشر والتوزيع.

طناش، سلامه. (1994). مفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية، **دراسات الجامعة الأردنية**، 3(2)، 56– 86.

الطويل، هاني. (1999). **الإدارة التعليمية مفاهيم ...أفاق**. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

عباس، عايده. (1998). تطوير الاستقلال المالي والاداري بجامعة صنعاء في ضوء خبرات الجامعات الامريكية. **مجلة مستقبل التربية العربية**، (13–14)، 45– 63.

عبدالله، عبدالخالق. (1994). **حالة جامعة الإمارات العربية المتحدة**. ورقة عمل مقدمة إلى ندوة الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية، عمان، منتدى الفكر العربي، سلسلة الحوارات العربية.

عبيد، منى. (1994). **الحريات الأكاديمية في مصر بين الأمس واليوم**. ورقة عمل مقدمة إلى ندوة الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية، عمان: منتدى الفكر العربي، سلسلة الحوارات العربية.

عدلي، هويدا. (1995). **الحرية الأكاديمية ما بين الدين والسياسة.** مؤتمر أخلاقيات البحث العلمي والاجتماعي، المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية، المنعقد في القاهرة في الفترة ما بين 16-18 /10/ 1995.

عمار، السيد. (1982). الحرية الأكاديمية. **مجلة العربي،** 7(12)، 67- 94.

عمرو، عبدالفتاح. (1994). **الحريات الأكاديمية في الجامعات التونسية.** بحث ومناقشة الندوة الفكرية بعنوان الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية، عمان منتدى الفكر العربي، سلسلة الحوارات العربية.

العودة، إبراهيم. (1999). **دراسة استطلاعية لأهم بدائل تنمية الموارد غير الحكومية للجامعات السعودية.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، السعودية.

القاضي، سعيد. (1987). **دراسة ميدانية لبعض مشكلات أعضاء هيئة التدريس بالتعليم الجامعي بمصر.** أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة أسيوط، مصر.

القلا، فخر الدين. (1986). الربط بين التعليم والتقويم. **المجلة العربية للبحوث التربوية.** 6(3)،31-38.

قمبر، محمود. (2001). **الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية، دراسة تحليلية نقدية مقارنة، إبداعات تربوية.** الدوحة: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

الكبيسي، عبدالله وقمبر، محمود. (2001). **دور مؤسسات التعليم العالي في، التنمية الاقتصادية للمجتمع، إبداعات تربوية.** الدوحة : دار الثقافة للنشر والتوزيع.

كريم، محمد. (1993). **الجامعة والحرية الأكاديمية في مصر: دراسة ميدانية.** كلية التربية، جامعة الإسكندرية، مصر.

الكيلاني، عبدالله وعدس، عبد الرحمن. (1984). **الظروف الملائمة لاستقرار أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية**. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المركز العربي لبحوث التعليم العالي، دمشق، سوريا

الكيلاني، عبدالله. (1984). **الحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية**. عمان، الأردن.

ماضي، عبد الفتاح. (2007). **الحريات الأكاديمية في العالم العربي وسبل حمايتها في نظام عساف (محرر) الحريات الأكاديمية في الجامعات العراقية**. عمان: مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان.

محافظة، علي. (1994). **الحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية**، منتدى الفكر العربي. عمان: دار مجدلاوي للطباعة والنشر والتوزيع.

محافظه، سامح. (1998). **مفهوم الحرية الأكاديمية وحدود ممارستها في جامعة مؤتة عند أعضاء هيئة التدريس في جامعة مؤتة**. مؤتمر البحث التربوي في الوطن العربي المنعقد في عمان في الفترة ما بين 12-1998/5/17.

مرسي، محمد. (1992). **الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه**. القاهرة: دار النهضة العربية.

نوفل، محمد. (1990). تأملات في فلسفة التعليم الجامعي العربي. **مجلة التربية الجديدة**، مكتب اليونسكو الإقليمي، بيرت، 15(7)، 123- 154.

هوانه، سمير. (1999). حوار حول الحرية الأكاديمية بين المفهوم والممارسة. **المجلة التربوية**، الكويت، 3(1)، 63-91.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Alzyoud, M. (2001). **Academic Freedom Universities Autonomy and Admission Public Universities**. Ph. D unpublished Nottingham UK.

Batchelor, H. (1999). Academic freedom and tenure: protection or the tenure candidate. **Dissertation Abstract International**. 37/ 02. p42.

Brichrman, W. (1994). **Encyopedia American**. Connectional Grolier Inc.

Cart, C. (1991). **Using A cultural Lens to Explore Faculty Perceptions of Academic Freedom Ph. D Dissertation**. The Pennsylvania state university, USA. Retrieved at 20/1/2014 from Pro Ques Digital Dissertations Publication No AAT912379).

Goodell, Z. (2005). **Faculty Perceptions of Academic Freedom at A Metropolation University: A case study**. Ph. D Dissertation, Virginia. Retrieved at 25/12/2013 from Pro Ques Digital Dissertations Publication No AAT3166836).

Hook, S. (1986). **The principles and problems of academic freedom**. Contemporary education, 50.

Keith, K. (1996). **Faculty Attitudes Toward Tenure and Academic Freedom of Private Universities**. Paper presented of the annual Meeting of the American Educational Researcher Association, Chicago (Eric Document ED 409812).

Taha, T. (2001). **Academic Freedom in Arab Universities**. Non-published PhD dissertation, University of New Orleans.

Warner, C. (2000). **Opinions of administration, faculty, and students regarding academic and student's artistic expression**. DAI, 60(7), 2335.

الملاحق

ملحق (1)

الإستبانه بصورتها الأولية

جامعـة اليرموك

كليـة التربيـة

قسم الإدارة وأصول التربية

الأفاضل أعضاء هيئة التدريس في كليات التربية .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان (الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات الأردنية ،والمشكلات التي يواجهونها عند ممارستهم لها ، ومقترحات للتطوير) .

وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في أصول التربية من جامعة اليرموك ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تعرض الباحثة عليكم هذه الإستبانة التي تقيس درجة توفر الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية من وجهة الأعضاء أنفسهم ،والمشكلات التي يواجهونها، ومقترحات للتطوير وفق مقياس ليكتر الخماسي علما بأن الفقرات موزعة على أربعة مجالات وهي:

أولا: مجال التعبير عن الرأي

ثانيا: مجال البحث العلمي

ثالثا: مجال التدريس

رابعا: مجال خدمة المجتمع

ونظرا للخبرة والمعرفة التي تمتلكونها فإن الباحثة تضع بين أيديكم هذه الفقرات لإبداء رأيكم فيها من حيث وضوحها ودقة و سلامة صياغتها من أجل الوصول إلى نتائج صحيحة ودقيقة .وأكون شاكرا وممتنا للإجابة عن أسئلة الإستبانة علما أن الإجابات ستستخدم لأغراض البحث العلمي .

*يرجى منكم الإجابة عن فقرات الإستبانة بوضع إشارة في المربع الذي يمثل وجهة نظركم.

شاكرة لكم تعاونكم مع فائق الاحترام

الباحثة

تغريد عناب

الرقم	نص الفقرات	بدرجة كبيرة جدا	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	قليلة جدا
المجال الأول :التعبير عن الرأي						
1	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس التعبير عن رأيهم بحرية تامة دون قيود.					
2	تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس فرصة التفكير الإبداعي.					
3	تشجع الجامعة اللقاءات الفكرية الحوارية بين أعضاء هيئة التدريس.					
4	يتم التعامل بموضوعية مع أعضاء هيئة التدريس لكافة الرتب الأكاديمية.					
5	توفر الجامعة لأعضاء هيئة التدريس فرصة لتقديم المقترحات من خلال التواصل مع الإدارة العليا بالجامعة من أجل التطوير.					
6	تتيح الجامعة الفرصة لأعضاء هيئة التدريس في المشاركة في المؤتمرات والندوات سواء في الجامعة أو خارجها.					
7	تتقبل الجامعة النقد من أعضاء هيئة التدريس فيما يتعلق بالتسلط الإداري والبيروقراطية والروتين في الجامعة.					
8	يتواصل أعضاء هيئة التدريس مع البيئة المحلية.					
9	يحق لأعضاء هيئة التدريس التعبير عن أفكارهم وأرائهم خاصة فيما يتعلق في البحوث العلمية.					
10	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس التعبير عن رأيهم بقرارات الجامعة بحرية تامة.					
المجال الثاني البحث العلمي						
11	تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس الحرية الكاملة في اختيار مواضيع ابحاثهم التي يختارونها.					
12	توفر الجامعة لأعضاء هيئة التدريس البيئة والمستلزمات المناسبة للبحوث العلمية التي يكتبونها.					
13	توفر الجامعة لأعضاء هيئة التدريس الدعم المادي والمعنوي لإجراء البحوث العلمية.					

الرقم	نص الفقرات	بدرجة كبيرة جدا	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	قليلة جدا
14	توفر الجامعة لأعضاء هيئة التدريس قواعد البيانات والإنترنت والمجلات العلمية اللازمة للبحوث العلمية.					
15	توفر الجامعة لأعضاء هيئة التدريس الحرية في نشر الأبحاث العلمية.					
16	توفر الجامعة لأعضاء هيئة التدريس معايير واضحة ومحددة تخضع لها عملية تحكيم الأبحاث العلمية.					
17	تقوم الجامعة بتعزيز أعضاء هيئة التدريس ماديا ومعنويا الذين نشرت لهم أبحاث مميزة تخدم المجتمع.					
18	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس بالحصول على الدعم الخارجي من أجل القيام بالبحوث العلمية.					
المجال الثالث : التدريس						
19	تمنح الجامعة لأعضاء التدريس حرية اختيار المادة التي يدرسونها.					
20	تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس الحرية في اختيار الموضوعات المراد تدريسها.					
21	تمنح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس الحرية في اختيار الطرق المناسبة لتقديم وعرض المادة.					
22	توفر الجامعة لأعضاء هيئة التدريس الأدوات والوسائل اللازمة .					
23	تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس اختيار طرق التقويم المناسبة.					
24	تمنح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس الحرية في اختيار مواعيد محاضراته التي تناسبه.					
25	توفر الجامعة لأعضاء هيئة التدريس المراجع والكتب في مكتبة الجامعة.					
26	تمنح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس الحرية في تحديد ساعاته المكتبية وفقا لظروفه.					

الرقم	نص الفقرات	بدرجة كبيرة جدا	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	قليلة جدا
27	تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس الحرية في وضع الخطط اللازمة للمواد التي يدرسونها.					
28	تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس الحرية في وضع الاختبارات وتصحيحها بالطرقة التي يراها مناسبة.					
29	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس تكريم الطلبة المتفوقين.					
المجال الرابع: خدمة المجتمع						
30	تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس المشاركة في العمل التطوعي لخدمة المجتمع المحلي.					
31	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس بتقديم ندوات ودورات تدريبية تهدف خدمة المجتمع المحلي ومؤسساته.					
33	تشجع الجامعة أعضاء هيئة التدريس على مشاركة الطلبة في العمل التطوعي من خلال الجمعيات الخيرية.					
34	تقدم الجامعة لأعضاء هيئة التدريس كافة الإمكانيات للقيام بجميع الأعمال التطوعية.					
35	تساعد الجامعة أعضاء هيئة التدريس في نشر أبحاث تخدم افراد المجتمع.					
36	توفر الجامعة لأعضاء هيئة التدريس الوقت اللازم للمشاركة الاجتماعية.					
37	تقدم الجامعة اهم المقترحات والتوصيات في مجال العمل التطوعي لخدمة أفراد المجتمع ومؤسساته.					

يرجى منكم الإجابة على الأسئلة الآتية:

السؤال الأول ما المشكلات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس عند ممارستهم لهذه الحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية ؟

....

....

السؤال الثاني ما المقترحات التي تعمل على تطوير الحرية الأكاديمية وتفعليها في الجامعات الأردنية ؟

....

....

ملحق (2)
قائمة أسماء المحكمين

الاسم	التخصص	الجامعة
د. عبد الحكيم حجازي	أصول تربية	جامعة اليرموك
د. محمد بني هاني	إدارة تربوية	جامعة اليرموك
د. محمد علي الخوالده	مناهج اللغة العربية وأساليب تدريسها	جامعة اليرموك
د. نايف الشرعة	إرشاد نفسي	جامعة البلقاء التطبيقية
د. وليد الهياجنة	قياس وتقويم	جامعة البلقاء التطبيقية
د. أحمد لبابنه	أصول تربية	جامعة البلقاء التطبيقية
د. محمود حميدات	مناهج لغة عربية	جامعة البلقاء التطبيقية
د. محمد بني ياسين	لغة عربية	جامعة البلقاء التطبيقية
د. عمر ربابعة	إدارة تربوية	جامعة البلقاء التطبيقية
سليمان القضاه	ماجستير أصول تربية	وزارة التربة والتعليم

ملحق (3)

الإستبانه بصورتها النهائية

جامعـة اليرموك

كليـة التربيـة

قسم الإدارة وأصول التربية

أعضاء هيئة التدريس... الأفاضل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

تجري الباحثة دراسة بعنوان (الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية والمشكلات التي يواجهونها عند ممارستهم لها ، ومقترحات للتطوير)؛ وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في أصول التربية من جامعة اليرموك. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تعرض الباحثة إليكم هذه الاستبانة التي تقيس درجة توفر الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية من وجهة نظر الأعضاء أنفسهم، والمشكلات التي يواجهونها عند ممارستهم لها، ومقترحات للتطوير، إذ سيتم الإجابة عليها وفق مقياس خماسي التدريج علماً بأن الفقرات موزعة على أربعة مجالات، وهي:

أولاً: مجال حرية الرأي والتعبير.

ثانياً: مجال البحث العلمي والنشر.

ثالثاً: مجال التدريس والتعليم.

رابعاً: مجال خدمة المجتمع ومدى مشاركتهم في الحلول من أجل النهوض به.

يرجى منكم الإجابة عن فقرات الإستبانة بوضع إشارة (x) في المربع الذي يمثل وجهة نظركم.

شاكرة لكم تعاونكم مع فائق الاحترام

الباحثة

تغريد عناب

اولاً: المعلومات الأولية:

- نوع الجامعة: ☐ حكومية ☐ جامعة خاصة
- الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى
- الرتبة الأكاديمية: ☐ أستاذ ☐ أستاذ مشارك
  ☐ أستاذ مساعد ☐ أخرى
- الجامعة التي تم التخرج فيها: ☐ عربية ☐ أجنبية

ثانياً: فقرات الحرية الأكاديمية

الرقم	نص الفقرات	بدرجة كبيرة جداً	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	قليلة جدا
المجال الأول: حرية الرأي والتعبير						
1	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس بحرية التفكير وتبني الرأي دون قيود.					
2	تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس حرية التفكير الناقد.					
3	تشجع الجامعة أعضاء هيئة التدريس على الحوار بين مجتمعها.					
4	يتم التعامل بموضوعية مع أعضاء هيئة التدريس لكافة الرتب الأكاديمية.					
5	تأخذ الجامعة باقترحات أعضاء هيئة التدريس بهدف تطوير االجامعة.					
6	تتيح الجامعة الفرصة لأعضاء هيئة التدريس في المشاركة في المؤتمرات والندوات داخل الجامعة وخارجها.					
7	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس بتوجيه النقد لسياسات التعليم في الأردن.					
8	تشجع الجامعة أعضاء هيئة التدريس على التواصل مع البيئة المحلية لحل المشكلات.					
9	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس بتبني فلسفة فكرية خاصة عن التعليم العالي، ويتم نشرها بين مجتمع الجامعة.					
10	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس التعبير عن رأيهم بقرارات الجامعة بحرية تامة.					
المجال الثاني: البحث العلمي والنشر						
11	تعطي الجامعة لأعضاء هيئة التدريس الحرية الكاملة في في اختيار موضوعات أبحاثهم.					
12	تقدم الجامعة التسهيلات الفنية والتقنية ليتمكن أعضاء هيئة التدريس من إجراء بحوثهم.					
13	توفر الجامعة لأعضاء هيئة التدريس قواعد البيانات العالمية والتسهيلات المعلوماتية اللازمة					

الرقم	نص الفقرات	بدرجة كبيرة جداً	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	قليلة جدا
	للبحوث العلمية.					
14	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس الحرية في نشر الأبحاث العلمية.					
15	تمنح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس الدعم المادي والمعنوي على البحوث التي تجري من قبلهم.					
16	توفر الجامعة لأعضاء هيئة التدريس مجلات محكمة لنشر أبحاثهم.					
17	مكافأة أعضاء هيئة التدريس مادياً ومعنوياً حين يقدمون ابحاث تخدم البيئة المحلية، وتسهم في إحداث التغيير المطلوب.					
18	تشجع الجامعة أعضاء هيئة التدريس على التواصل مع الهيئات الخارجية لدعم البحوث العلمية المفيدة للمجتمع.					
المجال الثالث: التدريس والتعليم						
19	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس حرية اختيار المادة االتعليمية للمساقات الدراسية.					
20	تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس الحرية في اختيار الموضوعات المراد تدريسها.					
21	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس حرية اختيار أسلوب التدريس للتواصل مع الطلبة.					
22	توفر الجامعة لأعضاء هيئة التدريس التقنية والمراجع لكي تسهل عملية التعلم.					
23	تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس اختيار طرق التقويم المناسبة.					
24	تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس فرصة تدريس الساعات المعتمدة حسب الرتبة الأكاديمية.					

الرقم	نص الفقرات	بدرجة كبيرة جداً	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	قليلة جدا
25	توفر الجامعة لأعضاء هيئة التدريس المصادر والمراجع في مكتبة الجامعة.					
26	تمنح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس ساعات حرية اختيار ساعات التدريس والساعات المكتبية لتوزيعها بما يتلائم حاجات الطلبة.					
27	تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس الحرية في وضع خطة لكل مساق تشتمل على العناصر الأساسية، أساليب التدريس، الأهداف، المحتوى، التقويم.					
28	تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس الحرية في وضع الاختبارات وتصحيحها في ضوء أنظمة الجامعة.					
29	تأخذ الجامعة برأي أعضاء هيئة التدريس في إرسال البعثات للطلبة المتفوقين.					
المجال الرابع: خدمة المجتمع ومدى مشاركتهم في الحلول من أجل النهوض به						
30	تشجع الجامعة أعضاء هيئة التدريس على المساهمة في الخدمات التطوعية للمجتمع المحلي.					
31	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس المشاركة بتقديم ندوات ودورات تدريبية تهدف خدمة المجتمع المحلي ومؤسساته.					
32	تشجع الجامعة أعضاء هيئة التدريس والطلبة على تقديم التعاون للمجتمع.					
33	تقدم الجامعة لأعضاء هيئة التدريس كافة التسهيلات اللازمة لتقديم الخدمات التطوعية للمجتمع.					

الرقم	نص الفقرات	بدرجة كبيرة جداً	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	قليلة جدا
34	تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس الفرصة في المشاركة الاجتماعية من خلال تمثيل الجامعة في المناسبات الدينية والوطنية.					
35	تقوم الجامعة على عمل كراسات وقوائم بالمشكلات الحقيقية في المجتمع التي تمكن أعضاء هيئة التدريس عمل الأبحاث المرتبطة بها.					

يرجى منكم الإجابة على الأسئلة الآتية:

السؤال الأول: ما المشكلات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس عند ممارستهم الحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية ؟

....

....

....

السؤال الثاني: ما المقترحات التي تعمل على تطوير الحرية الأكاديمية وتفعليها في الجامعات الأردنية ؟

....

....

....

ملحق (4)

كتب تسهيل مهمة

جامعـــة اليرمـــوك
YARMOUK UNIVERSITY

كليـــة التربيـــة
مكتـــــب العميـــد

الرقم: ك.ت/١٠٧/ ٨٩٠
التاريخ: / صفر/ ١٤٣٥ هـ
الموافق: / كانون الأول / ٢٠١٣ م

الأستاذ الدكتور رئيس الجامعة

الموضوع: تسهيل مهمة الطالبة تغريد محمود عناب

تحية طيبة وبعد،،،،

تقوم الطالبة **تغريد محمود عناب**، ورقمها الجامعي (٢٠١٠٢١٠٠٣٩) بدراسة بعنــوان **"الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية والمشكلات التي يواجهونها عند ممارستهم لها، ومقترحات للتطوير"**؛ وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في كلية التربية، تخصص أصول تربية. ويستدعي ذلك تطبيق أداة الدراسة (استبانه) المرفقه على عينة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة.

أرجـو التكرم بالاطـلاع والموافقـة علـى تسهيـل مهمـة الطالبة المذكـورة أعـلاه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

عميد كلية التربية

أ.د. أمل خصاونة

اربد – الأردن
Tel: + 962 - 2 - 721111
فاكس: ٩٦٢-٢-٧٢١١١٩٩ +
Fax: + 962 - 2-7211199
Irbid - Jordan
تلفون: ٩٦٢ - ٢ - ٧٢١١١١١ +
E-mail: fac_edu@yu.edu.jo http://www.yu.edu.jo

YARMOUK UNIVERSITY
Office of the President

جامعـــة اليرمـــوك
مكتب الرئيس

Date: ......

Reference: ......

التاريخ : ر/أ/١٠٧/ ٣٣٠٠
الموافق : ٩ / صفر/ ١٤٣٥ هـ
الرقم: ٩ / كانون الأول / ٢٠١٣ م

عطوفة الاستاذ الدكتور رئيس جامعة البلقاء التطبيقية الأكرم
فرع عجلون

الموضوع: تسهيل مهمة الطالبة تغريد محمود عناب

تحية طيبة وبعد،،،،

تقوم الطالبة **تغريد محمود عناب**، ورقمها الجامعي (٢٠١٠٢١٠٠٣٩) بدراسة بعنوان **"الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية والمشكلات التي يواجهونها عند ممارستهم لها، ومقترحات للتطوير"**؛ وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في كلية التربية، تخصص أصول تربية. ويستدعي ذلك تطبيق أداة الدراسة (استبانه) المرفقه على عينة من أعضاء هيئة التدريس في جامعتكم الموقرة.

أرجو التكرم بالاطلاع والموافقة على تسهيل مهمة الطالبة المذكورة أعلاه.

شاكراً لكم حسن تعاونكم مع الجامعة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس الجامعة

أ.د. عبدالله الموسى

اربد – الأردن فاكس : ٧٢١١١٣٣ –٢– ٩٦٢ تلفون : ٧٢١١١١١ – ٢ – ٩٦٢
www.yu.edu.jo P.O. Box 566, Irbid, Jordan P: +962 2 7211111 F: +962 2 7211133 E-mail: yarmouk@yu.edu.jo president@yu.edu.jo

YARMOUK UNIVERSITY
Office of the President

جامعة اليرموك
مكتب الرئيس

Date: ....

Reference: ....

التاريخ: ر أ/١٠٧/ ٣٣٠٠

الموافق: ٦/ صفر/ ١٤٣٥ هـ

الرقم: ٩/ كانون الأول / ٢٠١٣ م

عطوفة الاستاذ الدكتور رئيس جامعة عجلون الوطنية الأكرم

الموضوع: تسهيل مهمة الطالبة تغريد محمود عناب

تحية طيبة وبعد،،،،

تقوم الطالبة **تغريد محمود عناب**، ورقمها الجامعي (٢٠١٠٢١٠٠٣٩) بدراسة بعنـوان **"الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية والمشكلات التي يواجهونها عند ممارستهم لها، ومقترحات للتطوير"**؛ وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في كلية التربية، تخصص أصول تربية. ويستدعي ذلك تطبيق أداة الدراسة (استبانه) المرفقه على عينة من أعضاء هيئة التدريس في جامعتكم الموقرة.

أرجـو التكرم بالاطلاع والموافقة على تسهيل مهمـة الطالبة المذكـورة أعلاه.

شاكراً لكم حسن تعاونكم مع الجامعة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس الجامعة

أ.د. عبدالله الموسى

تلفون: ٧٢١١١١١ - ٢ - ٩٦٢   فاكس: ٧٢١١١٣٣ -٢- ٩٦٢   اربد - الأردن
www.yu.edu.jo P.O. Box 566, Irbid, Jordan P: +962 2 7211111 F: +962 2 7211133 E-mail: yarmouk@yu.edu.jo president@yu.edu.jo

Abstract

Ennab, Tagreed Mahmoud. Academic Freedom, Among Faculty Members at some Jordanian Universities, and the Problem they Face in their Practicing them and Suggestions for the Development. PhD. Yarmouk University. (2014). (Supervisor: Prof. Mohammad Kholdeah).

This study aims to discover the word free academy according to the members of those teaching people at three University at the nirth which are Yarmouk University national Ajloun University and Al-Balqa University / Ajloun in addition to appear the effect of group middle changing and problems which face teaching people when they practice free academy and suggestions to develop this free academy and they used atoll for this search which designed to achieve questions to study changes and it forced as a total to 35 texts distributed on four sections for achieving and steady to be comfortable to research and this tool practice on (288) from memters of teaching people in the study asciety, they are chosen on mystery manner and after fill the survey and fill the computer to analysis out comes according to spss social studies sustem it's treated as numbers for treat study questions and the result study questions and the result was:

1. The members of teaching people understand the word free academy with a moderate degree.

2a. there are statistically significant differences at (α= 0.05) to the gender, in favor to member fauclty females comaprtive to males.

2B. There are not differences which refers on the level (α= 0.05) according to University which they graduated from according to free academy so the free academy subject not a subject depends.

2c. There are differences which refer on the level (α= 0.05) according for the kind of University on the free academy on the teaching people and it's benefit for the government University not the private University.

2D. There differences which refers on the level α= (0.05) according to the high academy which benefits for the proff rank.

4. There are many problems face the member of teaching in free academy as weakness of finance and perogaty and head routain and not privillage academy and there aren't rules to protect free academy and weak ness of connection between other universities.

5. they suggest the support of memters of teaching by finance at researches and establish connection between universities, and put academy rules to protect the memters of taching on the qualification and support the scientific search and facilities the system to choose the academy leadership at university and enable the memters of teaching to

practice the free academy and ercourage them to participate at scientific lectures.

The researcher recommended to several recommends:

1- The scientific establishment must choose its rules philosophy aims, curricalm and activities from the ideas and scientific practice which fces the free academy and all the distructions the thinking scientific at education Univercity education for the free academy and practice it inatrue manner at the society.

Keywords: Academic Freedom, Faculty Members in Jordanian Universities, Problems, Suggestions.